علوم القرآن عند الشيخ محمد رشيد رضا (١٣٥٤هـ) من خلال مقدمة تفسيره (المنار)

دراسة استقرائية تحليلية

د. الصديق محمد الفويل

قسم أصول الدين ـ كلية الدراسات الإسلامية ـ جامعة مصراتة ـ ليبيا

Smg197175@yahoo.com

تاريخ التقديم: 2023/10/04 تاريخ القبول: 2023/12/20 تاريخ النشر: 2024/07/02

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، وجعله خيرَ الكُتُبِ وأشرفَها وأحسنَها سبيلًا ومنهجًا، وأودَعه من العلوم والمعارف ما يُدهشُ أولي الألباب وذَوي الحِجا، والصلاة والسلام على مَن نزلت عليه﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ ﴾ صلاةً تكونُ مِن كلِّ ضيقٍ فرجا ومِن كل همٍّ مخرجًا.

ثم أما بعد، فلم يزَل كتابُ الله عزّ وجلَّ يتنافس في فهمه المتنافسون، ويُبرِزُ علومَه وأسراره العلماءُ والمفسّرون، لا يكتفي اللاحق منهم بما سطّره السابقون، ولسان حاله: كم ترك الأول للآخر، لا تَفنى كنوزُه ولا تكفيها الأقلام والمحابر.

وإنّ مِن كُتُبِ التفسير المتأخرة التي أخذت مكانةً سامِقةً بين كتب التفسير: «تفسيرُ القرآن الحكيم» الشهير بـ«تفسير المنار» الذي خَطّهُ قلمُ الشيخ محمد رشيد رضا (1354م) رحمه الله، وكانَ في البداية عبارةً عن تبييضٍ لما يُلقيه الشيخ محمد عبده من دروس التفسير بالأزهر حتى توفي الشيخ محمد عبده عند الآية 126 من سورة النساء[1]، فعزمَ السيد رشيد رضا على إكمال ما بدأَه فجرّد قلمه الخاص لإكمال هذا التفسير العصري الفريد النسج البديع النظام، لكن المنية أيضا لم تُتِح له فرصةَ إنهائه فوافته عند الآية 101 من سورة يوسف؛ والتي خُتِمَت بقوله تعالى: ﴿ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [يوسف:101][2]، ولعل هذا من الفأل الحسَن نسأل الله له الرحمة والمغفرة.

ولا يخفى أنّ علمَ التفسير علمٌ له أصولُه وقواعدُه، مَن سارَ فيه على غير أسسٍ وقواعدَ= كانَ كحاطِبِ ليلٍ واختلط عليه الحابل بالنابل والغثّ بالسمين، وقد وضع السيد رشيد رضا في مَطلَع تفسيره فاتحةً لهذا التفسير افتتحها بما يُمكِنُ تسميته بـ«حديث القرآن عن القرآن»، ثم تحدث عن الغاية من نزول القرآن، ومميزات هذا الكتاب العظيم، وأثره على أتباعِه، ثم وجوب فهم القرآن المتوقف على تفسيره، ثم ما عابَ كثيرًا مِن كتب التفسير –على الأقل من جِهة نظره– مِن الصوارف عن مقاصده، ثم تكلم عمّا في التفسير المأثور من صوارفَ وشواغل عن مقاصد القرآن كغيره من أنواع التفسير، ثم ذكر طرفًا من أحوالِه قبل وبعد لقائه بأستاذه

(1) ينظر: رضا، محمد رشيد، تفسير المنار (5/ 359) –الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م، بدون بيانات طبع–.

(2) ينظر: الذهبي، محمد السيد حسين، التفسير والمفسرون (2/ 423) – مكتبة وهبة، القاهرة، بدون بيانات نشر–.

الشيخ محمد عبده وتأثره به، وطريقته ومنهجه في التفسير، ثم ما خالفَ فيه أستاذَه بعد استقلاله بالكتابة.

ثم مقدمةً اقتبسها مِن درس أستاذه بالمعنى مع البسط والإيضاح تعرض فيها لبيان نظرته للقرآن من حيث كونه كتابَ هدايةٍ للعالمين[1]، وأثر تلك النظرة في نقده لمسالك المفسرين، ومنهجه التفسيري المنبثق عنها.

لكنني هنا آثرت دراسة «فاتحة التفسير» التي كتبها السيد رشيد رضا بنفسه بعد استقلاله بالكتابة ومخالفته لبعض منهج شيخه؛ لأنها أدلّ على منهجه وكونه كتبها استقلالًا، وإن كانت تتفق مع منهج شيخه في أكثر القضايا الجوهرية.

وسأتعرض في الصفحات التالية لأبرز مسائل علوم القرآن التي حوتها تلك الفاتحة التأسيسية مع دراستها في ضوء ما كتبه العلماء ودَوّنُوه من «علوم القرآن الكريم».

هدف البحث: هو عرض ودراسة أبرز مسائل علوم القرآن الـ مُضَمّنة في فاتحة تفسير المنار.

منهج البحث: سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال تتبع ما ذكره السيد رشيد رضا من مسائل علوم القرآن التي بنى عليها تفسيره، والعمل على تحليلها، وبيان مدى قوتها ووجاهتها في ضوء أقوال غيره من أئمة التفسير المشهود لهم بالتحرير والإتقان.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، ثم الدراسة، ثم نتائج الدراسة، ثم قائمة المراجع والمصادر.

وتشتمل المقدمة على بيان موضوع البحث وأهميته، والهدف منه، والمنهج الذي اتبعناه في هذه الدراسة، والهيكل العام للبحث.

وتتضمن الدراسة: دراسة علمية لأبرز مسائل علوم القرآن الواردة في « مقدمة تفسير المنار»، وهي 16 مسألة. وذلك في ضوء أربعة مباحث:

المبحث الأول: الغاية العظمى من إنزال القرآن الكريم.

المبحث الثاني: أصول التفسير وأدواته.

المبحث الثالث: المسالك التفسيرية الصارفة عن فهم حقائق القرآن وهداياته عند المفسرين.

المبحث الرابع: أقسام التفسير بالمأثور، وحكم كل قسم.

الخاتمة: اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 17- فما بعدها).

المبحث الأول: الغاية العظمى من إنزال القرآن الكريم

توضيح: (القرآن كتاب أنزل أصالةً للهداية والتزكية والعبادة والتشريع والعمل للنجاة في الآخرة، وجميع ما ذكر فيه مما يستفيد منه البشر في أمور الدنيا بالتبع إنما يعود إلى هذه المقاصد، وليس لبيان تفاصيل أمور الدنيا وعلومها أصالةً).

قال المؤلف: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ كِتَابَهُ هُدًى وَنُورًا، لِيُعَلِّمَكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيَكُمْ، وَيُعِدَّكُمْ لِمَا يَعِدُكُمْ بِهِ مِنْ سَعَادَتَيِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَمْ يُنْزِلْهُ قَانُونًا دُنْيَوِيًّا جَافًّا كَقَوَانِينِ الْحُكَّامِ، وَلَا كِتَابًا طِبِّيًّا لِمُدَاوَاةِ الْأَجْسَامِ، وَلَا تَارِيخًا بَشَرِيًّا لِبَيَانِ الْأَحْدَاثِ وَالْوَقَائِعِ، وَلَا سِفْرًا فَنِّيًّا لِوُجُوهِ الْكَسْبِ وَالْمَنَافِعِ، فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِمَّا جَعَلَهُ تَعَالَى بِاسْتِطَاعَتِكُمْ، لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَحْيٍ مِنْ رَبِّكُمْ».[1]

المناقشة: وجهِ تنصيص المؤلف على هذه المسألة وتصديرِه الكلام بها واعتباري لها من مسائل علوم القرآن عندَه: فهو أنه يرى أن منهج المفسِّر في الكلام على الآيات إنما هو فرع عن نظرته للغاية من نزول القرآن ومعرفته بمقاصده ثم سَيْرِه في التفسير على ضوء هذه الفكرة والتزامه بها أو الحيد عنها جملةً أو بالاستطراد فيما عداها.

كما أنه عاب على كثير من المفسرين الاستطراد فيما يراه أجنبيًا عن مقاصد القرآن وحجابًا صادًا عنها فكان مقتضى ذلك أن يذكُر مقاصد القرآن التي ينبغي للمفسر أن يدور معها وحولها.

وأمّا تناول العلماء لمسألة الحكمة من نزول القرآن: فنجدهم يتناولونها من جهتين: **الأولى**: الحِكَم المتعلقة بمطلق إنزاله. والثانية: الحِكَم المتعلقة بإنزاله على صفةٍ معينة، وكلام الشيخ رشيد رضا هنا إنما هو من الجهة الأولى، وطبعًا: لا ينفي رشيد رضا احتواء القرآن على أصول العلوم النافعة المحصلة للسعادة في الدنيا والآخرة، كما أنه لا ينفي أن كثيرا من تلك العلوم التي يذكرُها المفسرون هي من وسائل فهم القرآن –كما يأتي–.[2]

وأدقُّ ما تجده من الحديث عن الحِكَم من إنزال القرآن هو كلام الله سبحانه وتعالى في القرآن نفسه؛ إذ ذكر ذلك في آيات عديدة؛ ومن أمثلة الآيات الـمُصرّحة بذكرِ الحِكَم التي أشار إليها الشيخ رشيد رضا:

ـــ كونه هدى ونورا: قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 6).

(2) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8).

مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[البقرة:97]، ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل:89]، ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ ﴾ [النحل:102]، ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [الشورى:52] إلى غير ذلك من الآيات.

ـــ إنزاله لتعليمهم الكتاب والحكمة والتزكية: قال تعالى:﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:151].

ـــ كونه سعادةَ الدنيا والآخرة: قال تعالى:﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾[طه:123]، قال ابن عباس: «لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة».[1]

وقد نبّه غيرُ واحد من العلماء على ضرورة التنبّه لهذا المبدأ ومراعاته وجعله معيارًا لما يدخل في علوم القرآن أصالةً وما لا يدخل إلا تبعا وبقدرِ ما يخدم المقاصد الأصلية؛ يقول الشيخ الزرقاني في كتابه مناهل العرفان تحت عنوان «القرآن كتاب هداية وإعجاز»: «وتحقيق القول في هذا الموضوع: أن القرآن الكريم كتاب هداية وإعجاز، من أجل هذين المطمحين نزل وفيهما تحدث وعليهما دل. فكل علم يتصل بالقرآن من ناحية قرآنيته أو يتصل به من ناحية هدايته أو إعجازه فذلك من علوم القرآن، وهذا ظاهر في العلوم الدينية والعربية، أما العلوم الكونية وأما المعارف والصنائع وما جد أو يجد في العالم من فنون ومعارف كعلم الهندسة والحساب وعلم الهيئة والفلك وعلم الاقتصاد والاجتماع وعلم الطبيعة والكيمياء وعلم الحيوان والنبات: فإن شيئا من ذلك لا يجعل عدُّه من علوم القرآن لأن القرآن لم ينزل ليدلل على نظرية من نظريات الهندسة مثلا ولا ليقرر قانونا من قوانينها. وكذلك علم الهندسة لم يوضع ليخدم القرآن في شرح آياته أو بيان أسراره.

وهكذا القول في سائر العلوم الكونية والصنائع العالمية. وإن كان القرآن قد دعا المسلمين إلى تعلمها وحذقها والتمهر فيها خصوصًا عند الحاجة إليها. وإنما قلنا: إنه لا يجعل اعتبار علوم الكون وصنائعه من علوم القرآن مع أن القرآن يدعو إلى تعلمها لأن هناك فرقًا كبيرًا بين الشيء يحث القرآن على تعلمه في عموماته أو خصوصاته وبين العلم يدل القرآن على مسائله أو يرشد إلى أحكامه أو يكون ذلك العلم خادمًا للقرآن بمسائله

(1) ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم (5/ 322) -ت: سامي السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 2، 1420هـ - 1999 م-.

أو أحكامه أو مفرداته. فالأول ظاهر أنه لا يعتبر من علوم القرآن بخلاف الثاني. وهو ما نريد أن نرشدك إليه وأن تحرص أنت بدورك عليه».[1]

ويقول د. محمد أبو شهبة في مقدمة كتابه المدخل لدراسة القرآن الكريم تحت عنوان «القرآن كتاب الهداية الكبرى»: «وال شضئذقرآن هو هداية الخالق لإصلاح الخلق، وشريعة السماء لأهل الأرض. وهو التشريع العام ... الخالد الذي تكفل بجميع ما يحتاج إليه البشر في أمور دينهم ودنياهم. في العقائد، والأخلاق وفي العبادات وفي المعاملات: المدنية، والجنائية، وفي الاقتصاد، والسياسة، والسلم، والحرب، والمعاهدات، والعلاقات الدولية وهو في كل ذلك حكيم كل الحكمة، لا يعتريه خلل ولا اختلاف، ولا تناقض ولا اضطراب ...، فلا عجب أن كانت السعادة الحقة لا تنال إلا بالاهتداء بهديه، والتزام ما جاء به وأن كان الشفاء لأمراض النفوس وأدواء المجتمع؛ فاهتدت به القلوب بعد ضلال، وأبصرت به العيون بعد عمى، واستنارت به العقول بعد جهالة، واستضاءت به الدنيا بعد ظلمات».[2]

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه المسألةَ مسألةٌ جوهرية في فكر رشيد رضا؛ لأنه بنى عليها منهجه التفسيري ونقدَه لغيره من المفسرين؛ وفي هذا يقول: «مِنْ سُوءِ حَظِّ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا كُتِبَ فِي التَّفْسِيرِ يَشْغَلُ قَارِئَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ الْعَالِيَةِ وَالْهِدَايَةِ السَّامِيَةِ»[3]، بل إنّ فهم هذه الفكرة شرطٌ أساسي عنده في فهم القرآن كما يأتي.

ومن كُتبِ التفسير كُتبًا بذل فيها مؤلفوها جهدًا جهيدًا وأودعوها علمًا فريدًا، وجودوها قدر الوُسع، وفيها نفع كبير، لكنهم لـمّا أوعبوا في حشد كل ما له علاقة بالآية من قريب وبعيد، سواء له صلةٌ بالمقصد الأصلي أو لا عابها العلماء، بل ربما جردوها من مسمى التفسير إمعانًا في الإنكار.

ومن ذلك مثلًا تفسير الرازي الكبير، يقول عنه صديق حسن خان: «والفخر الرازي أكثر كلامًا من هؤلاء في علوم التفسير ولكن قال أهل التحقيق في حق كتابه مفاتيح الغيب: «فيه كل شيء إلا التفسير»، وقد بحث في تفسيره هذا عن كل شيء لم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وقد أخطأ في مواضع مما يتعلق بفهم القرآن الكريم ويقال: إنه لم يكمل تفسيره بل كمله بعض من جاء بعده والخطأ منه وقد أصاب في مواضع،

(1) ينظر: الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن (1/ 24) -مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 3-.

(2) ينظر: أبو شهبة، محمد بن محمد، المدخل لدراسة القرآن الكريم (ص: 10- 11) -مكتبه السنة – القاهرة، ط 2، 1423 هـ - 2003 م-.

(3) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (8/1).

منها: رد التقليد وإثبات الاتّباع. والله أعلم».[1]

هذا وإننا لنرى أحد مشاهير المفسرين المحققين يصرح بأنه لا يستطرد في ذكر اللغات والقراءات إلا بقدر ما يخدم معنى الآيات.

فيقول ابن كثير في تفسير سورة البقرة: «وفي جبريل وميكائيل لغات وقراءات، تذكر في كتب اللغة والقراءات، ولم نطول كتابنا هذا بسرد ذلك إلا أن يدور فهم المعنى عليه، أو يرجع الحكم في ذلك إليه، وبالله الثقة وهو المستعان».[2]

فمع كون اللغة والقراءات من العلوم وثيقة الصلة بالتفسير إلا أنّ هذا العالم أعرض عن التطويل بما لا يفيد في معنى الآية ومقصدها، فما أجدر هذا المنهج بالاعتماد وما أحراه بالقبول والاعتداد.

(1) ينظر: القِنّوجي، صديق حسن خان، أبجد العلوم (ص: 299) -دار ابن حزم، ط 1، 1423 هـ- 2002 م-.
(2) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (1/ 343).

المبحث الثاني: أصول التفسير وأدواته

أولا: (العلم باللغة العربية وأساليبها وبلاغتها).

من أصول التفسير أو الأدوات التي يحتاج إليها المفسر: العلم باللغة.

قال المؤلف : «وَإِنَّمَا طَرَقْنَا هَذَا الْبَابَ لِنُذَكِّرَكُمْ أَيُّهَا الْقَارِئُونَ لِهَذِهِ الْفَاتِحَةِ بِوُجُوبِ فَهْمِ الْقُرْآنِ وَالِاهْتِدَاءِ بِهِ، وَبِأَنَّ فِقْهَهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَفْسِيرِهِ لِمَنْ لَمْ يُؤْتَ مِنْ مَلَكَةِ لُغَتِهِ وَذَوْقِ أَسَالِيبِهَا وَرُوحِ بَلَاغَتِهَا ...، مَا يُمَكِّنُهُ مِنْ فِقْهِهِ بِنَفسه».[1]

نص آخر: قال في مَعرض ذِكر كثير مما في كتب التفسير من المسائل والمباحث والاستطرادات التي تشغل القارئ عن مقاصد القرآن: «نَعَمْ إِنَّ أَكْثَرَ مَا ذُكِرَ مِنْ وَسَائِلِ فَهْمِ الْقُرْآنِ: فُنُونُ الْعَرَبِيَّةِ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَاصْطِلَاحَاتُ الْأُصُولِ وَقَوَاعِدُهُ الْخَاصَّةُ بِالْقُرْآنِ ضَرُورِيَّةٌ أَيْضًا، كَقَوَاعِدِ النَّحْوِ وَالْمَعَانِي، وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ الْكَوْنِ وَسُنَنِ اللهِ تَعَالَى فِيهِ، كُلُّ ذَلِكَ يُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ».[2]

المناقشة:

في كلامه إشارة واضحة إلى أنّ مَن امتلك عددًا من الملكات التي من جملتها علم العربية = استغنى عن التفسير، ويُفهَمُ منه أن العلم بالعربية شرط لازم لمن يتعرض للكلام في التفسير، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء قديمًا وحديثًا.

عن يحيى بن عتيق قال: قلت للحسن: أرأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ويصلح بها منطقه؟ قال: «نعم، فليتعلمها؛ فإن الرجل يقرأ بالآية فيعيا بوجوهها فيهلك».[3]

وقال أيضا عن أهل البدع: «أهلكتهم العجمة؛ يتأولون القرآن على غير تأويله»[4]

وما أجوبةُ ابن عباسٍ عن مسائل نافع بن الأزرق إلا شاهدٌ واضح على أهمية العربية في فهم القرآن ومفرداته وخصوصا الغريب منها[5]، وكان هذا منهجًا لابن عباس رضي الله عنه؛ «رَوَى عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 7- 8) .

(2) المصدر السابق (1/ 8).

(3) ينظر: ابن وهب، عبد الله، تفسير القرآن من الجامع (3/ 43) رقم (84) -ت: ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2003م.

(4) ينظر: ابن وهب، تفسير القرآن من الجامع (3/ 44) رقم (85).

(5) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (2/ 55- 88) -ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث- القاهرة، دون بيانات نشر-.

عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا سَأَلْتُمُونِي عَنْ غَرِيبِ اللُّغَةِ فَالْتَمِسُوهُ فِي الشِّعْرِ فَإِنَّ الشِّعْرَ دِيوَانُ الْعَرَبِ».[1]

والحقيقة أنّ اضطرارَ المفسّر إلى علم العربية هو مقتضى كونِ القرآن كلامًا عربيًا؛ وفي هذا يقول ابن عاشور: «إن القرآن كلام عربي فكانت قواعد العربية طريقا لفهم معانيه، وبدون ذلك يقع الغلط وسوء الفهم لمن ليس بعربي بالسليقة».[2]

وقد صرّح العلماء بتحريم الكلام في القرآن وتفسيره بدون علمٍ بالعربية. يقول الزركشي: «وَمَعْرِفَةُ هَذَا الْفَنِّ لِلْمُفَسِّرِ ضَرُورِيٌّ وَإِلَّا فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ قَالَ يَحْيَى بْنُ نَضْلَةَ الْمَدِينِيُّ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَ قُولُ: «لَا أُوتَى بِرَجُلٍ يُ فَسِّرُ كِتَابَ اللَّهِ غَيْرِ عَالِمٍ بِلُغَةِ الْعَرَبِ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا».

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِلُغَاتِ الْعَرَبِ»».[3]

على أنّ هنا أمرا في غاية الأهمية؛ وهو أنه لا يجوز فهم القرآن بمجرد العربية على جهة الانفراد، بل لا بدّ مع ذلك من بقية الأدوات المذكورة في كلام السيد رشيد رضا من العلم بالسنة والسيرة وهدي السلف وأسباب النزول وغير ذلك كما يأتي.

وفي هذا يقول النووي رحمه الله –في الكلام عن التفسير بالرأي المذموم–: «ومنهم من يفسر ألفاظه العربية من غير وقوف على معانيها عند أهلها وهي مما لا يؤخذ إلا بالسماع من أهل العربية وأهل التفسير ...، ولا يكفي مع ذلك معرفة العربية وحدها بل لا بد معها من معرفة ما قاله أهل التفسير فيها فقد يكونون مجتمعين على ترك الظاهر أو على إرادة الخصوص أو الاضمار وغير ذلك مما هو خلاف الظاهر وكما إذا كان اللفظ مشتركا في معان فعلم في موضع أن المراد أحد المعاني ثم فسر كل ما جاء به فهذا كله تفسير بالرأي وهو حرام والله أعلم».[4]

ثانيًا: (العلم بالسيرة النبوية والتاريخ).

من أصول التفسير –أو الأدوات التي يحتاج إليها المفسر–: العلم بالسيرة وأحداثها ووقائعها.

(1) ينظر: الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن (1/ 292) –ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط 1، 1376 هـ – 1957 م–.

(2) ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير (1/ 18) –الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 هـ–.

(3) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن (1/ 292).

(4) ينظر: النووي، يحيى بن شرف، التبيان في آداب حملة القرآن (ص: 167– 168) –ت: محمد الحجار، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان، ط 3، 1414 هـ – 1994 م–.

قال المؤلف: «وَإِنَّمَا طَرَقْنَا هَذَا الْبَابَ لِنُذَكِّرَكُمْ أَيُّهَا الْقَارِئُونَ لِهَذِهِ الْفَاتِحَةِ بِوُجُوبِ فَهْمِ الْقُرْآنِ وَالِاهْتِدَاءِ بِهِ، وَبِأَنَّ فِقْهَهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَفْسِيرِهِ لِمَنْ لَمْ يُؤْتَ مِنْ ... تَارِيخِ الْإِسْلَامِ وَسِيرَةِ الرَّسُولِ ﷺ...ما يُمَكِّنُهُ من فقهه بنفسه».[1]

نص آخر: «وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ الْكَوْنِ وَسُنَنِ اللهِ تَعَالَى فِيهِ، كُلُّ ذَلِكَ يُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ».[2]

المناقشة:

لا شكّ أنّ علمَ التاريخ من العلوم النقلية المعينة على فهم القرآن، ومِن أهمّ ما في ذلك هو علم أسباب النزول؛ لأن سبب النزول باختصار: «ما نزلت الآية أيام وقوعه»[3]، وهو ما يُفهَم من قوله: «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ وَسِيرَةِ الرَّسُولِ ﷺ»، ومعرفة سبب النزول يعين كثيرا في فهم الآية؛ يقول ابن تيمية: «ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب».[4]

بل يرى بعض العلماء أن معرفة أسباب النزول أمر حتمي لمن يتعرض في التفسير وليست من العلوم التكميلية؛ يقول الشاطبي: «مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ التَّنْزِيلِ لَازِمَةٌ لِمَنْ أَرَادَ عِلْمَ الْقُرْآنِ»[5].

والحقيقة أنّ الشيخ رشيد رضا يتوسع في الاستشهاد بالتاريخ عموما إن رأى فيه ما يصلح للاستشهاد؛ من ذلك مثلا ما قاله في بحث مسألة الزواج من غير الكتابيات والمجوسيات من غير المسلمين كالصينيات ونحوهن –بعد أن أشار إلى فتوى له في المسألة–: «ملخص هذه الفتوى: أن المشركات اللاتي حرم الله نكاحهن في آية البقرة: هن مشركات العرب، وهو المختار الذي رجحه شيخ المفسرين ابن جرير الطبري، وأن المجوس والصابئين ووثنيي الهند والصين، وأمثالهم كاليابانيين – أهل كتب مشتملة على التوحيد إلى الآن، والظاهر من التاريخ ومن بيان القرآن أن جميع الأمم بعث فيها رسل، وأن كتبهم سماوية طرأ عليها التحريف»[6].

وقد كان الشيخ رشيد رضا أكثر من أستاذه في الاعتماد على أسباب النزول وما جرى مجراها من أمور التاريخ، بل وظفها في نقده لبعض آراء المفسرين.

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 7– 8) .
(2) ينظر: المصدر السابق (1/ 8).
(3) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (1/ 90).
(4) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مقدمة في أصول التفسير (ص: 16) –دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1490هـ– 1980م–.
(5) ينظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات (4/ 146) –ت: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، ط 1، 1417هـ/ 1997م–.
(6) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (6/ 160).

كما قال في معرض الرد على بعضهم: «وهو خطأ تتبرأ منه لغة الآية في مفرداتها وسياقها، كما يتبرأ منه سبب النزول والحالة العامة التي كان عليها المسلمون والكتابيون في عصر التنزيل».[1]

ثالثًا: (الاطلاع على آثار السلف وهديهم).

من أصول التفسير -أو الأدوات التي يحتاج إليها المفسر-: معرفة هدي السلف.

قال المؤلف : قال في تمام النص المذكور سابقا: «وَإِنَّمَا طَرَقْنَا هَذَا الْبَابَ لِنُذَكِّرَكُمْ أَيُّهَا الْقَارِئُونَ لِهَذِهِ الْفَاتِحَةِ بِوُجُوبِ فَهْمِ الْقُرْآنِ وَالِاهْتِدَاءِ بِهِ، وَبِأَنَّ فِقْهَهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَفْسِيرِهِ لِمَنْ لَمْ يُؤْتَ مِنْ ...، وَهَدْيِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ما يُمَكِّنُهُ من فقهه بنفسه».[2]

المناقشة:

في هذا السياق إشارة صريحة إلى أنّ معرفة هدي سلف من المعينات على فهم القرآن، ومن الملكات التي مَن حصلت له استغنى في فهم القرآن عن مطالعة التفسير، ولا شكَّ أنّ صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين كانوا أعلم بالقرآن وأطوعَ له ممن جاء بعهدهم، فصلحت به نفوسهم وقامت به حياتهم.

وفي هذا يقول السيد رشيد رضا: «صَلُحَتْ أَنْفُسُ الْعَرَبِ بِالْقُرْآنِ إِذْ كَانُوا يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ فِي صَلَوَاتِهِمُ الْمَفْرُوضَةِ، وَفِي تَهَجُّدِهِمْ وَسَائِرِ أَوْقَاتِهِمْ فَرَفَعَ أَنْفُسَهُمْ وَطَهَّرَهَا مِنْ خُرَافَاتِ الْوَثَنِيَّةِ الْمُذِلَّةِ لِلنُّفُوسِ الْمُسْتَعْبِدَةِ لَهَا، وَهَذَّبَ أَخْلَاقَهَا وَأَعْلَى هِمَمَهَا، وَأَرْشَدَهَا إِلَى تَسْخِيرِ هَذَا الْكَوْنِ الْأَرْضِيِّ كُلِّهِ لَهَا»[3].

ويقول ابن تيمية في سياق الكلام عن حال السلف في تلقي القرآن: «قال أبو عبد الرحمن السلمي: «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعا». ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة؛ وقال أنس: «كان الرجل إذا قرا البقرة وآل عمران جَلَّ في أعيننا». وأقام ابن عمر على حفظ البقرة عدة سنين، قيل: ثماني سنين».[4]

وقد وجدنا من عناية الشيخ رشيد رضا بهدي السلف أنّه وظفه في بعض المواضع من تفسيره مرجحا لما اختاره في بعض المسائل؛ فيقول: «وَنُصُوصُ الْكِتَابِ وَهَدْيُ السُّنَّةِ وَعَمَلُ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَكَلَامُهُمْ كَثِيرٌ فِي

(1) ينظر: المصدر السابق (6/ 354).

(2) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 7- 8) -باختصار يسير-.

(3) ينظر: المصدر السابق (1/ 7).

(4) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 9).

هَذَا، ... وَنَحْنُ نَقُولُ: يَكْفِينَا هَدْيُ السَّلَفِ الصَّالِحِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ تَرْجِيحًا لِلرِّوَايَةِ الْمُوَافِقَةِ لِمَا نَقَلَهُ ابْنُ تَيْمِيَةَ وَغَيْرُهُ وَتَضْعِيفًا لِلرِّوَايَةِ الْأُخْرَى وَإِنْ جَرَى عَلَيْهَا الْكَثِيرُونَ أَوِ الْأَكْثَرُونَ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ الْمُقَلِّدِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَتَبِعَهُمُ الْعَوَامُّ».[1]

ولا شكّ أنّ هدي السلف يشملُ: منهجهم في الاستنباط والتفسير، وأقوالهم في التفسير وفاقا وخلافا، وطريقتهم في انتزاع المعاني والأحكام والاستشهاد بالقرآن، ولا شك أيضًا أن السلف أرسخ في فهم القرآن وأجدر بالإصابة والتوفيق للصواب.

يقول السيوطي في إشارةٍ إلى عمق علم السلف بالتفسير: «فلله در السلف ما كان أوقفهم على المعاني اللطيفة التي يدأب المتأخرون فيها زمانا طويلا ويفنون فيها أعمارهم ثم غايتهم أن يحوموا حول الحمى».[2]

وقد عدَّ السيوطي من الأسباب الرئيسة لكثرة الدخيل والعليل في التفسير: الإعراضَ عن ما ورد عن السلف؛ يقول: «ثم ألف في التفسير خلائق فاختصروا الأسانيد ونقلوا الأقوال بُترا فدخل من هنا الدخيل والتبس الصحيح بالعليل ثم صار كل من يسنح له قول يورده ومن يخطر بباله شيء يعتمده ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظانًا أن له أصلًا غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يرجع إليهم في التفسير».[3]

ويقول ابن تيمية في تقعيد هذا الأصل: «وفي الجملة من عَدَل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئا في ذلك، بل مبتدعا، وإن كان مجتهدا مغفورا له خطؤه. فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته، وطرق الصواب. ونحن نعلم أن القرآن قرأة الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعا».[4]

رابعًا: من وسائل فهم القرآن الاهتمام بما هو المقصود من تنزيله ويلزم عنه تقوى الله.

من الوسائل المعينة على فهم القرآن: إزالة الحُجُب الحائلة دون تدبره وفهم حقائقه وأغراضه ومراميه، ويكون ذلك بالاهتمام بمقاصده الأساسية والحِكَم من إنزاله وتدبره، وما يلزم عنها من إصلاح القلب وتزكيته،

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (10/ 323).
(2) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (3/ 255).
(3) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (4/ 212).
(4) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 38).

وتصفية النفس، وتقوى الله وامتثال أوامره واجتناب نواهيه.

قال المؤلف: «إِنَّمَا يَفْهَمُ الْقُرْآنَ وَيَتَفَقَّهُ فِيهِ مَنْ كَانَ نُصْبَ عَيْنِهِ وَوِجْهَةَ قَلْبِهِ فِي تِلَاوَتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ مَا بَيَّنَهُ اللهُ تَعَالَى فِيهِ مِنْ مَوْضُوعِ تَنْزِيلِهِ، وَفَائِدَةِ تَرْتِيلِهِ، وَحِكْمَةِ تَدَبُّرِهِ، مِنْ عَلَمٍ وَنُورٍ، وَهُدًى وَرَحْمَةٍ، وَمَوْعِظَةٍ وَعِبْرَةٍ، وَخُشُوعٍ وَخَشْيَةٍ، وَسُنَنٍ فِي الْعَالَمِ مُطَّرِدَةٍ؛ فَتِلْكَ غَايَةُ إِنْذَارِهِ وَتَبْشِيرِهِ، وَيَلْزَمُهَا عَقْلًا وَفِطْرَةً تَقْوَى اللهِ تَعَالَى بِتَرْكِ مَا نَهَى عَنْهُ، وَفِعْلِ مَا أَمَرَ بِهِ بِقَدْرِ الِاسْتِطَاعَةِ، فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[البقرة:2]».[1]

المناقشة:

قد علم مما سبق في المبحث الأول أن السيد رشيد رضا –كأستاذه محمد عبده– يرى أنّ الانشغال بغير المقصد الأساسي من نزول القرآن يأتي على حساب فهم القرآن والتنبه لحِكَمِه الأصلية، وأن الاستطراد الكثير بغير المطلوب الأعلى يُضَيّع القارئ في فلاةٍ التشتت، وأن التركيز على المضامين الجوهرية هو لُب التفسير.

فبقدر انشغال طالب التفسير بما في القرآن من علم ونور وهدى ورحمة وموعظة وعبرة إلى آخره= يصل إلى المقصود سريعا، ويلزم من الانشغال بتلك المقاصد الجليلة تحلي الشخص بتقوى الله التي هي الثمرة العليا من العلم، بل حصر الله تقواه في العلماء به وبدينه؛ فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[فاطر:28].

وهذا المنهجُ عرف به الشيخ رشيد رضا وشيخه واشتهرا به في عصرهما، وفي هذا يقول الدكتور فضل عباس: «ومدرسة المنار ترى أن حشر العلوم المادية في التفسير من الصوارف عن هداية القرآن الكريم».[2]

والظاهر أنّ منهج مدرسة المنار هذا لم يكن محلّ قبولٍ من كلّ أهل عصره، بل كان له أنصار وخصوم؛ وفي هذا يقول صاحب كتاب «تراجم المؤلفين التونسيين» –في ترجمة الشيخ «محمد البشير بن أحمد النيفر»–: «حضرت دروسه في التفسير التي كان يلقيها في الصباح الباكر على طلبة التعليم العالي لمدة ثلاث سنوات، وكان يعتمد كثيرا على حاشية الشيخ عبد الحكيم السيالكوتي على تفسير البيضاوي بحيث يقضي الوقت الطويل في إعراب كلمة واحدة، وإذا كان الشيخ عبد الحكيم السيالكوتي متأثرا بأسلوب أهل عصره في المناقشات اللفظية وإضاعة الوقت فيما لا يجدي، فإن أسلوب العصر يقتضي الاقتصاد في مثل هذه المباحث

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8).

(2) ينظر: عباس، فضل حسن، التفسير والمفسرون في العصر الحديث (1/ 48) –دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 1437 هـ – 2016 م–.

بتقرير الإعراب الذي يساعد على فهم المعنى، وعدم الإكثار من المجادلات الجوفاء التي لا يخرج منها الطالب بأية فائدة، والإيغال في مسائل الإعراب والبلاغة يصدّ عن الفهم الصحيح لكتاب الله، وكأن الرجل يعيش في القرون الخوالي لا في عصرنا، ويوم الانتهاء من تفسير الآية أو الآيات يجيء حاملا لعدة كتب تفسير كتفسير الآلوسي، وتفسير المنار لمحمد رشيد رضا وغيرهما، وعند ما يفتح تفسير محمد رشيد رضا لا يصرّح باسمه وإنما يقول «قال بعض المتأخرين» وسبب هذا ما يكنّه له من نفرة لما دار بينهما من جدل حول بعض المسائل ولمباينته للشيخ محمد رشيد رضا في تفكيره واتجاهه».[1]

وأمّا أثر التقوى وفعل المأمورات وترك المنهيات على فهم القرآن وإشراق القلب بأنواره: فقد نبّه عليه العلماء قديمًا وحديثًا، وقد أفردوا آداب حملة القرآن بالتصنيف وذكروا من جملتها «التقوى والعمل به».

يقول الإمام الآجري في كتابه «أخلاق أهل القرآن»: «يَنْبَغِي لِمَنْ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ وَفَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يُحَمِّلْهُ وَأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ وَأَهْلِ اللَّهِ وَخَاصَّتِهِ وَمِمَّنْ وَعَدَهُ اللَّهُ مِنَ الْفَضْلِ الْعَظِيمِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ وَمِمَّنْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة:121] ... : أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعًا لِقَلْبِهِ؛ يَعْمُرُ بِهِ مَا خَرِبَ مِنْ قَلْبِهِ، يَتَأَدَّبُ بِآدَابِ الْقُرْآنِ، وَيَتَخَلَّقُ بِأَخْلَاقٍ شَرِيفَةٍ تَبِينُ بِهِ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ مِمَّنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ: فَأَوَّلُ مَا يَنْبَغِي لَهُ: أَنْ يَسْتَعْمِلَ تَقْوَى اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، بِاسْتِعْمَالِ الْوَرَعِ فِي مَطْعَمِهِ وَمَشْرَبِهِ وَمَلْبَسِهِ وَمَسْكَنِهِ، ...، قَدْ جَعَلَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَالْفِقْهَ دَلِيلَهُ إِلَى كُلِّ خُلُقٍ حَسَنٍ جَمِيلٍ، حَافِظًا لِجَمِيعِ جَوَارِحِهِ عَمَّا نُهِيَ عَنْهُ ...» إلى آخر كلامه رحمه الله وكله نافع في آداب حملة القرآن».[2]

ويقول ابن تيمية في كلام جميلٍ ذكرَ فيه هذا المعنى شرحًا واستدلالًا: «إذا كان المصحفُ الذي كُتِب فيه طاهرًا لا يمسُّه إلاّ البدن الطاهر، فالمعاني التي هي باطنُ القرآن لا يمسُّها إلاّ القلوبُ المطهرة، وأما القلوب المنجسة لا تمسُّ حقائقَه، فهذا معنىً صحيح، قال تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾[الأعراف :146]، قال بعض السلف: «أَمنَعُ قلوبَهم فهمَ القرآن». وقال النبي ﷺ: «إذا أذنبَ العبدُ نكتَ في قلبه نكتةٌ سوداءُ، فإن تابَ ونزعَ واستغفر صُقِلَ قلبُه، فإن زادَ زِيدَ فيها حتى تعلو قلبه، فذلك الرانُ الذي قال الله تعالى فيه: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطفّفين:14]»؛ فالذنوب تَرِيْنُ على القلوب حتى تَمنعها فهمَ القرآن، وإذا كان هذا المعنى صحيحًا فقياسُ طهارةِ القلب على طهارة البدن فيما يُشتَرط له

(1) ينظر: محفوظ، محمد، تراجم المؤلفين التونسيين (5/ 68- 69) -دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط 2، 1994 م-.

(2) ينظر: الآجري، محمد بن الحسين البغدادي، أخلاق أهل القرآن (ص: 77- 78) باختصار يسير -ت: محمد عمرو عبد اللطيف رحمه الله، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 3، 1424 هـ - 2003 م-.

الطهارةُ من مسِّ القرآن إشارةٌ حَسَنَة».[1]

ويقول ابن القيم –وهو من فرسان علم السلوك وتزكية القلب–: «وللمعاصي من الآثار القبيحة المذمومة والمضرّة بالقلب والبدن والدنيا والآخرة ما لا يعلمه إلا الله؛ فمنها: حرمان العلم، فإنّ العلم نور يقذفه الله في القلب، والمعصية تطفئ ذلك النور.

ولما جلس الشافعيّ بين يدي مالك وقرأ عليه أعجبه ما رأى من وفور فطنته، وتوقّد ذكائه، وكمال فهمه؛ فقال: «إني أرى الله قد ألقى على قلبك نورًا، فلا تطفئه بظلمة المعصية»، وقال الشافعي:

شكوتُ إلى وكيعٍ سوءَ حفظي ... فأرشدَني إلى تركِ المعاصي

وقال اعلَمْ بأنَّ العلمَ فضلٌ ... وفضلُ الله لا يؤتاه عاصِ».[2]

بل إن التقوى من أهم أسباب تحصيل صحة الفهم التي عليها مدار تحصيل العلم النافع وعلم التفسير خصوصا، وهل التفسير إلا فهمٌ يُؤتاه المرء في كتاب‌الله!؛ يقول ابن القيم أيضا في بيان هذا المعنى: «صحة الفهم نور يقذفه اللَّه في قلب العبد، يميز به بين الصحيح والفاسد، والحق والباطل، والهُدى والضلال، والغي والرشاد. ويمده: حسن القصد، وتحري الحق، وتقوى الرب في السر والعلانية. ويقطع مادته: اتباع الهوى، وإيثار الدنيا، وطلب محمدة الخلق، وترك التقوى».[3]

(1) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، جامع المسائل– (المجموعة الرابعة/ ص: 65) –ت: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع– مكة، ط 1، 1422 هـ–، قاله في سياق الكلام عن التفسير الإشاري وما قد يوجد فيه من معنى صحيح.

(2) ينظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الداء والدواء (1/ 132) –ت: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد– مكة المكرمة، ط 1، 1429 هـ–.

(3) ينظر: ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين (2/ 164– 165) –ت: مشهور آل سلمان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1423 هـ–.

المبحث الثالث: المسالك التفسيرية الصارفة عن فهم حقائق القرآن وهداياته عند المفسرين

الإسراف في مباحث الإعراب ونكت البلاغة والبيان.

شاع في كثيرٍ من كتب التفسير الإفراط في الكلام على مباحث الإعراب وقواعد النحو وأشباه ذلك، والإغراق في نكت المعاني ومصطلحات البيان، واعتبره أصحاب مدرسة المنار من الصوارف والعوائق أمام تدبر القرآن وفهمه والوصول إلى مقاصده وهداياته.

قال المؤلف : «كَانَ مِنْ سُوءِ حَظِّ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا كُتِبَ فِي التَّفْسِيرِ يَشْغَلُ قَارِئَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَقَاصِدِ الْعَالِيَةِ، وَالْهِدَايَةِ السَّامِيَةِ، فَمِنْهَا مَا يَشْغَلُهُ عَنِ الْقُرْآنِ بِمَبَاحِثِ الْإِعْرَابِ وَقَوَاعِدِ النَّحْوِ، وَنُكَتِ الْمَعَانِي وَمُصْطَلَحَاتِ الْبَيَانِ».[1]

المناقشة:

قد سبق الإشارة إلى هذه المسألة في بيان نظرة الشيخ رشيد رضا إلى ما ينبغي الاهتمام به وتقديمه في التفسير وهو المقاصد الأساسية التي نزل لأجلها القرآن، وهنا نتناولها في سياق اعتباره لها صارفا وعائقا وحجابا مانعا من الوصول إلى تلك المقاصد العالية، وأولئك الهدايات السامية.

ولكن أولًا –حتى لا يُساء فهم الشيخ رشيد رضا– لا بد من التنبيه إلا أنّه لا يُنكِرُ فضل تلك المباحث وهذه العلوم وأثرها في الوصول إلى التفسير الصحيح؛ بطبيعة كونِ القرآن كتابًا عربيا في أسمى درجات الفصاحة بل في رتبة ليس فيها غيرُه؛ لأنه الكلام العربي الوحيد البالغُ حدَّ الإعجاز.

وفي ذلك يقول الشيخ رشيد رضا: «نَعَمْ إِنَّ أَكْثَرَ مَا ذُكِرَ مِنْ وَسَائِلِ فَهْمِ الْقُرْآنِ؛ فُنُونُ الْعَرَبِيَّةِ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَاصْطِلَاحَاتُ الْأُصُولِ وَقَوَاعِدُهُ الْخَاصَّةُ بِالْقُرْآنِ ضَرُورِيَّةٌ أَيْضًا، كَقَوَاعِدِ النَّحْوِ وَالْمَعَانِي، وَكَذَلِكَ مَعْرِفَةُ الْكَوْنِ وَسُنَنِ اللهِ تَعَالَى فِيهِ – كُلُّ ذَلِكَ يُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ»[2].

بل قد سبق في أول المبحث الثاني أن العلم باللغة من أدوات المفسر التي لا بد منها لفهم القرآن وبيّنّا تتابع العلماء على القول بذلك ولم يكن رشيد رضا بدعا من العلماء في ذلك.

وعليه: فلا يجوز أبدا حملُ كلامه على أنه يرى عدم أهمية تلك العلوم أو حتى أجنبيتها عن التفسير بتاتًا، وإنما يُفهَمُ كلامُه بالجمع بين أطرافه وفهم مقصده، فإنه يقصد ما كان فيه إفراط مُشغلٌ عن الأهم، واستطراد

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8).

(2) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8).

وإطالة تصل بالقارئ حدّ الملل وإرهاق الذهن، وتُسْلِمه للنُّفرة من قراءة التفسير.

على أنّ هذه ليست نظرة رشيد رضا وحدَه، بل وافقَه عليها غيرُه من أهل التفسير والمختصين بعلوم القرآن والتدوين في تاريخ التفسير؛ يقول الأستاذ الشيخ مناع القطان -في سياق الكلام عن نشأة التفسير وتطوره بعد أن ذكر أصحاب التفاسير التي تهتم بالنقل عن السلف-: «اتسعت العلوم، وتم تدوينها، وتشعبت فروعها، وكثر الاختلاف، ... فأصاب التفسير من هذا الجو غباره، وأصبح المفسرون يعتمدون في تفسيرهم على الفهم الشخصي، ويتجهون اتجاهات متعددة، وتحكمت فيهم الاصطلاحات العلمية، والعقائد المذهبية، والثقافة الفلسفية، واهتم كل واحد من المفسرين بحشوه بما برز فيه من العلوم الأخرى ... هذا مع علوم النحو والصرف والبلاغة، وهكذا أصبحت كتب التفسير تحمل في طياتها الغث والثمين، والنافع والضار، والصالح والفاسد. وحمَّل كل مفسر آيات القرآن ما لا تتحمله، انتصارًا لمذهبه، وردًّا على خصومه، وفقد التفسير وظيفته الأساسية في الهداية والإرشاد ومعرفة أحكام الدين».[1]

والحقيقة أن هذا المنهج ليس منهجًا متأخرًا بل منهج الطبقات المتقدمة وكثير من المتوسطين من المفسرين؛ فالبغوي مثلًا يقول في وصف كتابه: «وأعرضت عن ذكر المناكير، وما لا يليق بحال التفسير، فأرجو أن يكون مبا ركا على من أراده وبالله التوفيق».[2]

يقول الدكتور الذهبي معلقًا على ذلك: «وقد لاحظتُ على هذا التفسير أنه يروى عن الكلبي وغيره من الضعفاء، كما لاحظتُ أنه يتعرض للقراءات، ولكن بدون إسراف منه في ذلك، كما أنه يتحاشى ما ولع به كثير من المفسِّرين من مباحث الإعراب، ونكت البلاغة، والاستطراد إلى علوم أخرى لا صلة لها بعلم التفسير، وإن كان في بعض الأحيان يتطرق إلى الصناعة النحوية ضرورة الكشف عن المعنى، ولكنه مقل لا يكثر».[3]

فهكذا ترى هذا العالم يسير في ذلك وسطًا بين الإفراط والتفريط، وهو المنهج المطلوب أن تكون مباحث علوم الآلة تابعة فلا تنقلب أصلا، وبقدر ما تكون خادمة فلا تشوش على ما سيقت لخدمته وبيانه وهكذا، وهو المنهج الذي أراده الشيخ رشيد رضا.

الانشغال بالجدل الكلامي، والتعصب المذهبي.

(1) ينظر: القطان، مناع، مباحث في علوم القرآن (ص: 352- 353) -باختصار يسير-، -مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط 3، 1421هـ- 2000م-.

(2) ينظر: البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل (1/ 38)، ت: محمد عبد الله النمر وزميليه، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 4، 1417 هـ - 1997 م-.

(3) ينظر: الذهبي، التفسير والمفسرون (1/ 170).

من الصوارف التي شُحِنت بها كثير من التفاسير: الجدال والمباحث الكلامية والانتصار للمذهب بما لا يدل عليه القرآن بدافع التعصب المذهبي.

قال المؤلف : «كان من سوء حظ المسلمين أن أكثر ما كتب في التفسير يشغل قارئه عن هذه المقاصد العالية والهداية السامية، فمنها ...، ومنها ما يصرفه عن القرآن بجدل المتكلمين ... وتعصب الفرق والمذاهب بعضها على بعض».[1]

المناقشة:

مما هو معلومٌ أنه قد وقع اختلافٌ في الأمة انبثق عنه ظهور الفرق الإسلامية، ولا ريبَ أنّ كلَّ فرقةٍ تحرصُ كلَّ الحرص على الاستدلال بالقرآن على صوابِيّة عقائدها ومناهجها ومذاهبها.

ومع كونِ هذا أمرا طبيعيا ضرورَةَ إيمان كلّ المسلمين بأن الصواب هو ما أيده هذا الكتاب العظيم، إلا أنّه كان من أكبر أسباب دخول الفساد إلى التفسير ومن أعظم الصوارف عن الوصول للحق في ذاته والوقوف على الهداية الحقيقية للآية؛ فإن أصحاب الأهواء قد أدّاهم افتتانهم بأهوائهم إلى ليّ أعناق الآيات واتباع المتشابه وحملِ المحكم منها على المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

والحقّ أنّ هذا من أعظم الصوارف عن القرآن؛ فإنه ليس فقط أنّ فيه إملالا وتطويلا وإشغالا للقارئ، بل فيه إضلالٌ له، وصرفه عن معاني الحق إلى معاني باطلة، وقد يكون فيها وجه دقة فلا يهتدي إلى إدراك أنها من الباطل، وأيّ صارفٍ أعظم وأسوأُ من هذا.

وهذا ما يسميه شيخ الإسلام ابن تيمية بـ«التفسير على المذهب»، وقد جعل هذا المنهج الرديء أحد جهتين من جهات الاختلاف في التفسير حدثتا بعدَ الصحابة؛ حيث يقول في كلامٍ نفيس في شرح هذا الخلل الصارف عن معاني القرآن الحقيقية نختصره لضيق المقام: «إحداهما: قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها. ... راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان ... كثيرا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن .... مثل طوائف من أهل البدع: اعتقدوا مذهبا يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلالة، كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم. تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأوّلون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه، ومن هؤلاء: فرق الخوارج، والروافض، والجهمية والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم.

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8) -باختصار يسير-.

وهذا كالمعتزلة مثلا: فإنهم من أعظم الناس كلاما وجدالا، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبم؛ مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم ...، ومثل كتاب أبي علي الجبائي، والتفسير الكبير للقاضي عبد الجابر بن أحمد الهمداني، ولعلي بن عيسى الرماني، والكشاف لأبي القاسم الزمخشري، فهؤلاء وأمثالهم اعتقدوا مذاهب المعتزلة ...» إلى آخر كلامه رحمه الله.[1]

ويقول الشيخ مناع القطان: «اتسعت العلوم، وتم تدوينها، وتشعبت فروعها، وكثر الاختلاف، وأثيرت مسائل الكلام، وظهر التعصب المذهبي، واختلطت علوم الفلسفة العقلية بالعلوم النقلية، وحرصت الفرق الإسلامية على دعم مذهبها فأصاب التفسير من هذا الجو غباره، وأصبح المفسرون يعتمدون في تفسيرهم على الفهم الشخصي،، ويتجهون اتجاهات متعددة، وتحكمت فيهم الاصطلاحات العلمية، والعقائد المذهبية، والثقافة الفلسفية، واهتم كل واحد من المفسرين بحشوه بما برز فيه من العلوم الأخرى، فصاحب العلوم العقلية يُعنى في تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة كفخر الدين الرازي ... وصاحب البدعة يؤول كلام الله على مذهبه الفاسد، كالرماني والجبائي، والقاضي عبد الجبار والزمخشري من المعتزلة وملا محسن الكاشي من الإمامية الاثني عشرية، ...، وهكذا أصبحت كتب التفسير تحمل في طياتها الغث والثمين، والنافع والضار، والصالح والفاسد. وحمَّل كل مفسر آيات القرآن ما لا تتحمله، انتصارًا لمذهبه، وردًّا على خصومه، وفقد التفسير وظيفته الأساسية في الهداية والإرشاد ومعرفة أحكام الدين».[2]

ويقول الدكتور مساعد الطيار في بيان مدى تأثير هذا المسلك على اختيارات المفسّر وبالتالي صرف القارئ عن المعنى الحقيقي للآية أو المعاني الصحيحة المحتَمَلة لها: «كما يُلاحَظُ أنَّ المذهب الذي يميلُ إليه المفسر، سواءٌ أكانَ فِقْهًا، أم نَحْوًا، أم عَقِيدَةً = له أثرٌ في اختيارِ المفسِّرِ للمعنى، وقد يظهرُ بهذا الاختيارِ تكلُّفُ المفسِّرِ وتعسُّفُه، وتركُه للظَّاهرِ من أجلِ أن لا يخالفَ ما يعتقدُه.

كما أنَّ للمعتقَدِ أثرًا في قَصْرِ معنى الآيةِ على المحتمَلِ الذي يناسبُ معتقدَ المؤلِّفِ دون غيرِه من المحتملاتِ الصحيحة الجائزِ حملُ الآيةِ عليها، ولا يكونُ في هذا الحَمْلِ أيُّ تناقضٍ».[3]

الانشغال بدقائق الفروع الفقهية، والتخريجات الأصولية.

من الصوارف والشواغل عن مقاصد القرآن التي أخذها المؤلف على كثير من كتب التفسير: الاستطراد

(1) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 33- 38).

(2) ينظر: القطان، مباحث في علوم القرآن (ص: 352- 354) -باختصار يسير-.

(3) ينظر: الطيار، مساعد بن سليمان، أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتَفسير القُرآن الكريم (ص: 31)، -دار ابن الجوزي، ط 3، ١٤٣٤ هـ-.

في الكلام على فروع الفقه بما محلّه كتب الفقهاء المقلدين، وإيراد تخريجات الأصوليين.

قال المؤلف : «كان من سوء حظ المسلمين أن أكثر ما كتب في التفسير يشغل قارئه عن هذه المقاصد العالية والهداية السامية، فمنها ...، ومنها ما يصرفه عنه بجدل المتكلمين، وتخريجات الأصوليين، واستنباطات الفقهاء المقلدين».[1]

المناقشة:

وقد سبق أنه ليس مرادُ الشيخ ذمَّ هذا جملةً وتفصيلًا، وإنما ينتقد الإيعاب الزائد عن الحاجة بإيراد مناقشات محلّها كتب الفقه مثلا أو نحوها من العلوم المفردة بالتصنيف.

بل إنّ كثيرًا من المفسرين ضخّم كتابه في التفسير بتوسعه المبالغ فيه في إيراد الفروع الفقهية لأدنى علاقة لها بالآية أو أدنى إشارة إليها، وفي هذا يقول الدكتور الطيار -في تأصيلٍ بديع للمسألة ننقله لجودته-: «ومُدوَّناتُ التَّفسيرِ الكبيرةُ خرجت بعلمِ التَّفسيرِ إلى مسائلَ لا علاقةَ لها به، وإنما جرَّها إليه بُرُوعُ المؤلِّفِ في فنٍّ من الفنونِ، ...، فالقرطبيُّ (ت: ٦٧١) سَمَّى تفسيرَه «الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السُّنَّة وآي الفرقان»، وهو تفسيرٌ شاملٌ وليس خاصًّا بأحكامِ القرآنِ، ... والملاحظُ أنَّ حَشْوَ كتبِ التَّفسيرِ بهذه الموادِّ من العُلُومِ لا ضابطَ له، ولذا تجدُ المؤلفَ الذي برع في فنٍّ من الفنونِ يحرصُ على الإشارة العابرةِ لفنه، ولو لم تكن في مجالِ ما يريدُ الحديثَ عنه، فيسهبُ في الحديثِ عن أمورٍ لا تخصُّ الآيةَ من أيِّ وجهٍ، ومن ذلك: في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠]، قال القُرطبيُّ (ت: ٦٧١): «الالتقاط: تناول الشَّيء من الطريقِ، ومنه اللَّقيط واللُّقَطَةُ، ونحن نذكر من أحكامِها ما دلَّت عليه الآيةُ والسُّنَّةُ، وما قاله أهلُ العلمِ واللُّغةِ ...»[2]، وإذا قرأتَ المسائل التي ذكرها في اللَّقيطِ وأحكامِه، تبيَّنَ لك أنَّ هذه المسائلَ محلُّها كُتبُ الفقه، لا كتب التَّفسيرِ، والآيةُ لم تُشِر إلى حكمٍ في هذا الموضوعِ حتَّى يُفسَّرَ. وبهذه الاستطرادات وأمثالِها زادَ حجمُ كتابِه، ولو اعتمد المؤلِّفونَ في التَّفسيرِ على ما تُعطيه ألفاظُ الآيةِ من التفسيرِ واقتصروا عليه، وتركوا هذه الاستطراداتِ التَّخصُّصيَّةَ التي محلُّها كتبُ ذلكَ الفَنِّ، لتضاءَلت أحجامُ كتبِهم كثيرًا.

ومن المهمِّ هنا أن يُفهَمَ أن هذه الاستطرادات في العلوم ليست من لوازم التَّفسيرِ، وإنَّما اهتمَّ كثيرٌ من

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8) .

(2) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي (9/ 134) -ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط 2، 1384هـ - 1964 م-.

العلماءِ – الذين أَلَّفُوا في التَّفسرِ– بتدوينها في تفاسيرِهم، لأنهم سلكوا منهجًا في التأليفِ يريدُون به استقصاءَ ما حولَ الآيةِ مما يرتبطُ بالعلمِ الذي برعُوا فيه، فإن كان لبعضهم العُذْرُ، فإنَّ هذا لا يعني أنَّ كلَّ كتابِه في علمِ التَّفسيرِ».[1]

وقد صرح غير واحد من المفسرين بأنّ التوسع في حشد مسائل العلوم –التي أفردت بالتصنيف– في كتب التفسير بما يخرج عن مقصود التفسير أمرٌ ليس بالمنبغي، بل اتخذه غيرُ واحد من المفسرين منهجًا؛ منهم مثلا: العلامة صديق حسن خان القِنّوْجِي؛ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:275]: «وقد ذكر المفسرون في هذا المقام سبب تحريم الربا واختلاف أهل العلم في عللها وأحكامها ومسائل القرض وإنما محلها كتب الفروع».[2]وقال في تفسير قوله تعالى:﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[آل عمران:97] : «وقد ذكر بعض المفسرين ههنا أحكاماً تتعلق بالحج وأطال في ذكرها، ومحلها كتب الفروع فلا نذكرها»[3]، وقال في تفسير سورة النساء في نهاية تفسير آيات المواريث: «وقد ذكر بعض المفسرين أحكام الفرائض وأسباب الإرث في هذا المقام من تفسيره وإنما محلها كتب الفروع»[4]، إلى غير ذلك من المواضع.

وكذلك علامة الشام جمال الدين القاسمي: قال في تفسير آية الوضوء من سورة المائدة: «وقد ساق بعض المفسرين هنا مذاهب، فيما يشمله الوجه وما لا يشمله، ومحلها كتب الخلاف».[5]

وقال العلامة ابن عاشور في الكلام عن أنكار المعلوم بالضرورة وأثره في الحكم بالردة: «وفي ضبط حقيقته أنظار للفقهاء محلها كتب الفقه والخلاف»[6]، وقال في تفسير سورة النساء: «ولفقهاء الأمصار في صفة ما تقع المراجعة من صيغة بالقول ومن فعل ما هو من أفعال الأزواج، تفاصيل محلها كتب الفروع ولا يتعلق بالآية إلا ما جعله أهل العلم دليلا على المراجعة عند من جعله كذلك».[7]

وليس معنى هذا أنّ هؤلاء المفسرين ومن على شاكلتهم لا يتعرضون للأحكام الفقهية مثلا، بل الذي لا

(1) ينظر: الطيار، مساعد بن سليمان، أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتَفسير القُرآن الكريم (ص: 31).

(2) ينظر: القِنّوْجِي، فتح البيان في مقاصد القرآن (2/ 140).

(3) ينظر: المصدر السابق (2/ 295).

(4) ينظر: المصدر نفسه(3/ 50).

(5) ينظر: القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد، محاسن التأويل (4/ 64) –ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه – بيروت، ط 1، 1418 هـ.

(6) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (2/ 336).

(7) ينظر: المصدر السابق (28/ 310).

شكّ أنّ القرآن هو المصدر الأول للفقه ولكل علوم الشريعة ومن مقتضى هذا أن يتعرض المفسّر للكلام عن بعض مسائل تلك العلومِ ضرورَةَ كونها موضوعا لبعضِ الآيات.

لكن الذي يستنكره الشيخ رشيد رضا وغيره هو الاستطرادات الخارجة عن خدمة المعنى والتي تُعيق القارئ عن فهم القرآن كما ينبغي، الإطالة بذكر خلاف أرباب المذاهب والفقهاء والأصوليين ونحوهم.

الانشغال بالتأويلات الصوفية، والتفسيرات الإشارية.

من الصوارف والشواغل عن مقاصد القرآن التي أخذها المؤلف على كثير من كتب التفسير: الذهاب بمعاني القرآن إلى إشارات أهل التصوف، والكلام عما يسمى باطن القرآن والتفسير الإشاري.

قال المؤلف: «كان من سوء حظ المسلمين أن أكثر ما كتب في التفسير يشغل قارئه عن هذه المقاصد العالية والهداية السامية، فمنها ...، ومنها ما يصرفه عنه بجدل المتكلمين، ...، وتأويلات المتصوفين».[1]

المناقشة:

والحق أنّ هذا -أيضًا- من أعظم الصوارف عن القرآن؛ لأنه يذهب بذهن القارئ إلى معانٍ أخرى ليست هي المرادة من الآي سواء كان هذا المعنى الجديد حقًا أم باطلًا، ولا شكّ أنه إن كان المعنى الجديد باطلا= كان أسوأ وأسوأ.

وإنّ العجب لا ينقضي من أُناسٍ يرون حذر السلف من الكلام في القرآن بما لا يعلمون وإن كانوا من كبار أئمة الاجتهاد كأبي بكر وعمر والصحابة ثم هم مع ذلك يزعمون للقرآن باطنا من المعنى غير ظاهره، فيفتحون على المسلمين أبوابًا لأودية من الضلال يرتع فيها الزنادقة والباطنية والغنوصية بتحريف الكلم عن مواضعه وتضييع المعاني الواردة في الشريعة النقية.

وفي الجملة فإن تأويلات الصوفية نوعان:

الأول: أن يفسروا الآية بمعنى صحيح في الشريعة لكنه ليس هو المراد من هذه الآية تحديدا، وإنما حملوا الآية عليه بوجه من التعسف والتكلف.

الثاني: أن يفسروا الآية بمعنى باطل وخطأ، وهذا أشد من الأول، وإن كان كلاهما غير جائز.

يقول ابن تيمية في بيان هذين النوعين: «وأما الذين يخطؤون في الدليل لا في المدلول فمثل كثير من

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8) -باختصار يسير-.

الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم، يفسرون القرآن بمعان صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها، مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير، وإن كان فيما ذكروه ما هو معان باطلة، فإن ذلك يدخل في القسم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعا، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسدًا».[1]

ويقول القرطبي في مقدمة تفسيره في الكلام عن التفسير الممنوع: «وتارة يكون له غرض صحيح فيطلب له دليلا من القرآن ويستدل عليه بما يُعلم أنه ما أريد به، كمن يدعو إلى مجاهدة القلب القاسي فيقول: قال الله تعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾[طه:24] ويشير إلى قلبه، ويومئ إلى أنه المراد بفرعون، هذا الجنس قد يستعمله بعض الوعاظ في المقاصد الصحيحة تحسينا للكلام وترغيبا للمستمع، وهو ممنوع؛ لأنه قياس في اللغة، وذلك غير جائز. وقد تستعمله الباطنية في المقاصد الفاسدة لتغرير الناس ودعوتهم إلى مذاهبهم الباطلة، فينزلون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم على أمور يعلمون قطعا أنها غير مرادة. فهذه الفنون أحد وجهي المنع من التفسير بالرأي».[2]

ونقول أيضًا: إنه ليس كلّ كلامِ الصوفية في القرآن مردودا، إلا أنّ المقبول منه لا يُسمّى تفسيرا لكلام الله إذا لم يتحقق فيه شروط التفسير، ويتحقق في قائله شروط المفسر، وقد عقد السيوطي في الإتقان فصلا عن تفسير الصوفية ابتدأه بقوله: «وأما كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير»[3].

وقد سئل الإمام ابن الصلاح عن كلام الصوفية في القرآن كالجنيد وغيره، وذكر السائل أن أحد المفتين استحسن كلامهم وقال: «هم لَا يُرِيدُونَ بِهِ تَفْسِير الْقُرْآن وَإِنَّمَا هِيَ مَعَانٍ يجدونها عِنْد التِّلَاوَة» وَقَالَ أَيْضا: «يَقُولُونَ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾[التوبة:123] قَالُوا: هِيَ النَّفس»، قال السائل: «وَكَانَ الشَّيْخ الْمُفْتِي يشْرَح ذَلِك وَيَقُول: «أمرنَا بِقِتَال من يلينا؛ لأَنهم أقرب شرا إِلَيْنَا، وَأقرب شرا إِلَى الانسان نَفسه، وَقَالَ الشَّيْخ أَيْضا: «يَقُولُونَ ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح:1] يَقُول: نوح الْعقل»، ثم قال السائل: «وَالْغَرَض أَنهم يُلقِي الله عِنْدهم فِي كَلَامه مَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ وَهَذَا قد صدر عَن أكابرهم والجم الْغَفِير وَأَنْتُم بذلك أعلم والسائل لهَذَا لَيْسَ بجاهل وَلَيْسَ غَرَضه إِلَّا الاعتضاد بِمَا يسمع من الشَّيْخ تَقِيّ الدّين رَضِي الله عَنهُ وَأَحَدٌ لَا يجهل أَن قَوْله تَعَالَى ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾ لَيْسَ الْمُرَاد بِهِ النَّفس وَإِن الْمُرَاد ظَاهِرٌ، وَمن قَالَ غير ذَاك فَهُوَ مخطئ»، فأجاب ابن الصلاح رحمه الله: «وجدت عَن الإِمَام أبي الْحسن الواحدي الْمُفَسّر رَحمَه الله أَنه قَالَ: «صنف أَبُو عبد الرَّحْمَن السّلمِيّ «حقائق التَّفْسِير» فَإِن كَانَ قد اعْتقد أَن

(1) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 39).
(2) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (1/ 33- 34).
(3) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (4/ 194- 195).

ذَلِك تَفْسِيرٌ فقد كفر»، وَأَنا أَقُول: الظَّن بِمن يوثق بِهِ مِنْهُم أَنه إِذا قَالَ شَيْئا من أَمْثَال ذَلِك أَنه لم يَذكره تَفْسِيرا وَلَا ذهب بِهِ مَذْهَب الشَّرْح للكلمة الْمَذْكُورَة فِي الْقُرْآن الْعَظِيم؛ فَإِنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِك كَانُوا قد سلكوا مسالك الباطنية، وَإِنَّمَا ذَلِك ذِكْرٌ مِنْهُم لنظير مَا ورد بِهِ الْقُرْآن؛ فإن النظير يُذكر بالنظير، فَمن ذكر قتال النَّفس فِي الْآيَة الْمَذْكُورَة فَكَأَنَّهُ قَالَ: أمرنَا بِقِتَال النَّفس وَمن يلينا من الْكفَّار، وَمَعَ ذَلِك فيا ليتهم لم يتساهلوا بِمثل ذَلِك؛ لما فِيهِ من الْإِيهَام والإلباس وَالله أعلم».[1]

وبعض العلماء جعل بعضَ ما يقوله الصوفية نوعًا من التفسير المقبول وخصّه باسم «التفسير الإشاري»[2].

يقول الدكتور نور الدين عتر تحت عنوان «التفسير الإشاري»: «ويسمى أيضا التفسير الصوفي، لكنا نؤثر التسمية الأولى، لما فيها من الدلالة على الانضباط، بقواعد، بما يشبه ما يسمى «إشارة النص» عند الأصوليين.

تعريفه: التفسير الإشاري: هو تأويل آيات القرآن الكريم على معنى غير ما يظهر منها، بمقتضى إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة. وهذا الشرط الأخير وهو «أن يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر» هام جدا؛ لأنه يفيد انضباط التفسير بما يحتمله كلام العرب، الذي نزل به القرآن، ويجب فهمه على وفق كلام العرب، كما يفيد الالتزام بالمعنى الظاهري الأصلي المراد من كلام الله تعالى.

الأصل فيه: وعلى هذا الأساس فإن التفسير الإشاري ليس جديدًا في إبراز معاني القرآن، بل هو معروف، قد فسر به الصحابة من غير نكير؛ أخرج البخاري[3] عن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فكأنّ بعضهم وجد في نفسه فقال: لم تدخل هذا معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه من حيث علمتم. فدعا ذات يوم فأدخله معهم، فما رأيت أنه دعاني يومئذ إلا ليريهم. قال: ما تقولون في قوله تعالى: إِذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ؟ فقال بعضهم: أمرنا نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا. وسكت بعضهم فلم يقل شيئا. فقال لي: أكذاك تقول يا ابن عباس؟ فقلت: لا. قال: فما تقول؟ قلت: هو أَجَلُ رسول الله ﷺ أعلمه له: قال: إذا جاء نصر الله والفتح وذلك علامة أجلك، فسبّح بحمد ربك

(1) ينظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، فتاوى ابن الصلاح (1/ 197) -ت: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب- بيروت، ط 1، 1407هـ-.

(2) وكثير من الباحثين يسمي كل كلام الصوفية في التفسير بـ«التفسير الإشاري».

(3) ينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري (5/ 149) رقم (4294) -إشراف: زهير الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط 1، 1422هـ-.

واستغفره، إنه كان توابا. فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول».

شروط التفسير الإشاري: لما كان التفسير الإشاري إثارة لمعاني كتاب الله تعالى، كان لا بد له من معيار ينضبط به، حتى يتميز عن عبث المتلاعبين بالقرآن تحت ستار اسم باطن القرآن، وهم لا يفسرون القرآن على الحقيقة بل يتلاعبون لهدم الشريعة باسم الشريعة»[1]، ثم ذكر لِضَبْطِ هذا النوع شروطًا كالآتي باختصار:

1/ أن يكون له شاهد شرعي يؤيده من غير معارض.

2/ أن يصح التفسير الإشاري على مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب، وذلك ضرورة كون القرآن عربيًا.

3/ أن لا يكون له معارض شرعي ولا عقلي.

4/ أن لا يُدّعى أن التفسير الإشاري هو المراد وحده دون الظاهر، بل لا بد أن نعترف بالمعنى الظاهر أولا».

وعليه نقول: إنّ ما كان من كلام الصوفية من التفسير الإشاري المنضبط بضوابط القبول= فهو من التفسير المقبول الذي لا نظن أن يرفضه السيد رشيد رضا؛ وهو في الحقيقة داخل ضمن التفسير المشروع الوارد عن السلف؛ كما في حديث ابن عباس السابق وموافقة أمير المؤمنين عمر له.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه: «وأما أرباب الإشارات الذين يثبتون ما دل اللفظ عليه ويجعلون المعنى المشار إليه مفهوما من جهة القياس والاعتبار فحالهم كحال الفقهاء العالمين بالقياس؛ والاعتبار وهذا حق إذا كان قياسا صحيحا لا فاسدا واعتبارا مستقيما لا منحرفا».[2]

الموقف من الإسرائيليات.

من الصوارف والشواغل عن مقاصد القرآن التي أخذها المؤلف على كثير من كتب التفسير: إيراد الإسرائيليات واعتمادها في تفسير كلام الله تعالى.

قال المؤلف : «كان من سوء حظ المسلمين أن أكثر ما كتب في التفسير يشغل قارئه عن هذه المقاصد العالية والهداية السامية، فمنها ...، وبعضها يلفته عنه بكثرة الروايات، وما مزجت به من خرافات

(1) ينظر: عتر، نور الدين محمد، علوم القرآن الكريم (ص: 97- 99) -مطبعة الصباح، دمشق، ط1، 1414 هـ- 1993م-.

(2) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى (2/ 28) -جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ- 1995م-.

الإسرائيليات»، ثم قال: « وأكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب، كما قال الحافظ ابن كثير، وجل ذلك في قصص الرسل مع أقوامهم، وما يتعلق بكتبهم ومعجزاتهم، وفي تاريخ غيرهم كأصحاب الكهف ومدينة إرم ذات العماد، وسحر بابل وعوج ابن عنق، وفي أمور الغيب من أشراط الساعة وقيامتها وما يكون فيها وبعدها، وجل ذلك خرافات ومفتريات صدقهم فيها الرواة حتى بعض الصحابة – رضي الله عنهم –».[1]

المناقشة:

أما معنى الإسرائيليات: فهي: «جمع إسرائيلية، نسبة إلى بني إسرائيل، والنسبة في مثل هذا تكون لعجُز المركب الإضافي لا لصدره، وإسرائيل هو: يعقوب عليه السلام، أي عبد الله، وبنو إسرائيل هم: أبناء يعقوب، ومن تناسلوا منهم فيما بعد»[2]، فالإسرائيليات باختصار: هي الأخبار المروية عن بني إسرائيل، وربما دخل فيها المروي عن النصارى وكانت التسمية للأغلب.

وأما حكم المنقول عن بني إسرائيل: فقد نقل الشيخ رشيد رضا تفصيله عن ابن تيمية رحمه الله[3] من مقدمته المشهورة في أصول التفسير، وقد تكلم عن حكم الإسرائيليات في موضعين منها، وحاصل كلامه كالآتي:

1/ ما كان من أخبار السابقين «منقولاً نقلا صحيحا عن النبي ﷺ كاسم صاحب موسى أنه الخضر–: فهذا معلوم»، أي: معلومٌ حكمه –وهو القبول مطلقا.

2/ «ما لم يكن كذلك [أي غير منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلا صحيحا] بل كان مما يؤخذ عن أهل الكتاب –كالمنقول عن كعب ووهب ومحمد بن إسحاق وغيرهم ممن يأخذ عن أهل الكتاب–: فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة؛ كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه»[4]».[5]

وهذا القسم الثاني هو المسمى بالإسرائيليات؛ لأنه متلقى عن بني إسرائيل، أما القسم الأول فهو من

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8).

(2) ينظر: أبو شهبة، محمد بن محمد، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص: 12) –مكتبة السنة، ط 4–.

(3) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 9).

(4) أخرج البخاري في صحيحه (7362) من حديث أبي هريرة، قال: كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم» وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم الآية.

(5) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 21).

السنة لا إشكال فيه.

وفي الموضع الثاني تكلم ابن تيمية عن أقسام النوع الثاني (الإسرائيليات)، وفصلها قائلا: «هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد؛ فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق: فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل: فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجوز حكايته؛ لما تقدم».[1]

وهذا التفصيل هو الذي ارتضاه جمهور العلماء قديما وحديثا وساروا عليه، يقول الإمام مالك في معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»[2]: «المراد: جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن أما ما علم كذبه فلا».[3]

وقال الإمام الشافعي: «من المعلوم أن النبي ﷺ لا يجيز التحدث بالكذب فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم وهو نظير قوله إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم».[4]

وقال الحافظ ابن كثير في الكلام على منهجه في كتابه الجليل «البداية والنهاية»: «وَلَسْنَا نَذْكُرُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِلَّا مَا أَذِنَ الشَّارِعُ فِي نَقْلِهِ، مِمَّا لَا يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ وَهُوَ الْقِسْمُ الَّذِي لَا يُصَدَّقُ وَلَا يُكَذَّبُ ... فَنَذْكُرُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّحَلِّي بِهِ لَا عَلَى سَبِيلِ الِاحْتِيَاجِ إِلَيْهِ وَالِاعْتِمَادِ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا الِاعْتِمَادُ وَالِاسْتِنَادُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا صَحَّ نَقْلُهُ أَوْ حَسُنَ وَمَا كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ نُبَيِّنُهُ، ... فَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»: فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الْمَسْكُوتِ عَنْهَا عِنْدَنَا،

(1) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 42).

(2) ينظر: البخاري، الجامع الصحيح (4/ 170) رقم (3461) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(3) ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري (6/ 498- 499) -رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ-.

(4) ينظر: ابن حجر، فتح الباري (6/ 499).

فَلَيْسَ عِنْدَنَا مَا يُصَدِّقُهَا وَلَا مَا يُكَذِّبُهَا فَيَجُوزُ رِوَايَتُهَا لِلِاعْتِبَارِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي نَسْتَعْمِلُهُ فِي كِتَابِنَا هَذَا. فَأَمَّا مَا شَهِدَ لَهُ شَرْعُنَا بِالصِّدْقِ فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ اسْتِغْنَاءً بِمَا عِنْدَنَا، وَمَا شَهِدَ لَهُ شَرْعُنَا مِنْهَا بِالْبُطْلَانِ فَذَاكَ مَرْدُودٌ لَا يَجُوزُ حِكَايَتُهُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَارِ وَالْإِبْطَالِ».[1]

الانشغال بالعلوم الحادثة: كالعلوم الرياضية، والطبيعية، والفلكية، والإنسانية.

من الصوارف والشواغل عن مقاصد القرآن التي أخذها المؤلف على كثير من كتب التفسير: التشاغل بإيراد مسائل العلوم الحادثة كالعلوم الرياضية والطبيعية والهيئة وغيرها).

قال المؤلف : «وقد زاد الفخر الرازي صارفًا آخر عن القرآن هو ما يورده في تفسيره من العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها من العلوم الحادثة في الملة على ما كانت عليه في عهده، كالهيئة الفلكية اليونانية وغيرها، وقلده بعض المعاصرين بإيراد مثل ذلك من علوم هذا العصر وفنونه الكثيرة الواسعة، فهو يذكر فيما يسميه تفسير الآية فصولًا طويلة بمناسبة كلمة مفردة كالسماء والأرض من علوم الفلك والنبات والحيوان، تصد قارئها عما أنزل الله لأجله القرآن».[2]

المناقشة:

سبق مرارًا أن بيّنا أن من أبرز خصائص المنهج التفسيري عند السيد رشيد رضا: أنّ كلَّ ما يورده المفسرون والمتكلمون في معاني القرآن مما ليس له صلة مباشرة ببيان المقاصد الأساسية من القرآن من حيث كونه كتاب هداية وإرشاد ومنهج وسبيل إلى الفوز والفلاح في الدنيا والآخرة = فليس إلا شيئًا أجنبيًا عن التفسير، بل هو صارف عنه، وهو في هذا الفقرة يعيب على مَن يورد في تفسير الآيات العلوم الرياضية والطبيعية ونحوَها مما لا يعود على المعنى القرآني والمقصد القرآني بالتوضيح والبيان.

وخَصّ الرازي بذلك لأنه أبرز مَن صنعَ ذلك من القدماء، وينسحب النقد أيضا على مَن سلك طريقة الرازي من الـ مُحْدَثين والمتأخرين.

وهذه المسألة هي المعروفة في حقل الدراسات القرآنية بمسألة: «التفسير العلمي للقرآن»، والمراد بـ«التفسير العلمي»: «الاستناد إلى حقائق العلم التجريبي- ونظرياته- في شرح آيات الطبيعة والإنسان- آدم

(1) ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية (1/ 7) باختصار يسير -ت: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1418 هـ - 1997 م-.

(2) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8).

وبنيه-»[1]، وليس كل العلماء منه على مسافة واحدة، بل هم بين رافض لها، وبين مغرق فيها مغرم بها، وبين بين.

القول الأول: المنع منه. يقول الإمام الشاطبي في موافقاته: «ما تقرر من أمية الشريعة، وأنها جارية على مذاهب أهلها وهم العرب، ينبني عليه قواعد: منها: أن كثيرا من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحد، فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين، من علوم الطبيعيات، والتعاليم، والمنطق، وعلم الحروف، وجميع ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدم لم يصح، وإلى هذا، فإن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم كانوا أعرف بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه، ولم يبلغنا أنه تكلم أحد منهم في شيء من هذا المدعى، سوى ما تقدم، وما ثبت فيه من أحكام التكاليف، وأحكام الآخرة، وما يلي ذلك، ولو كان لهم في ذلك خوض ونظر، لبلغنا منه ما يدلنا على أصل المسألة».[2]

القول الثاني: جوازه بشروطه وأنه مما أشار إليه القرآن. فبينما نرى الشاطبي فيما سبق من كلامه يمنع منه، نرى الطاهرَ ابنَ عاشور يَرُدّ عليه وينسب القول بجوازه إلى عدد من العلماء المتقدمين، فيقول في المقدمة الرابعة من مقدمات تفسيره: «فطرائق المفسرين للقرآن ثلاث: إما الاقتصار على الظاهر من المعنى الأصلي للتركيب مع بيانه وإيضاحه وهذا هو الأصل، وإما استنباط معانٍ من وراء الظاهر تقتضيها دلالة اللفظ أو المقام ولا يجافيها الاستعمال ولا مقصد القرآن، ...، وإما أن يجلب المسائل ويبسطها؛ لمناسبة بينها وبين المعنى، أو لأن زيادة فهم المعنى متوقفة عليها، أو للتوفيق بين المعنى القرآني وبين بعض العلوم مما له تعلق بمقصد من مقاصد التشريع لزيادة تنبيه إليه، أو لرد مطاعن من يزعم أنه ينافيه لا على أنها مما هو مراد الله من تلك الآية بل لقصد التوسع كما أشرنا إليه في المقدمة الثانية.

ففي الطريقة الثانية: ...، وكذلك تقرير مسائل من علم التشريح؛ لزيادة بيان قوله تعالى -في خلق الإنسان-:﴿ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ﴾ [الحج: 5] الآيات؛ فإنه راجع إلى المقصد وهو مزيد تقرير عظمة القدرة الإلهية.

وفي الطريقة الثالثة: تجلب مسائل علمية من علوم لها مناسبة بمقصد الآية: إما على أن بعضها يومئ إليه معنى الآية ولو بتلويحٍ ما ...، وكذا قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن

(1) ينظر: زرزور، عدنان محمد، مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه (ص: 231) -دار القلم / الدار الشامية- دمشق- بيروت، ط 2، 1419 هـ - 1998 م-.

(2) ينظر: الشاطبي، الموافقات (2/ 127).

فُرُوجٍ ﴾ [ق: 6] فإن القصد منه الاعتبار بالحالة المشاهدة فلو زاد المفسر ففصل تلك الحالة وبين أسرارها وعللها بما هو مبين في علم الهيأة كان قد زاد المقصود خدمة.

وإما على وجه التوفيق بين المعنى القرآني وبين المسائل الصحيحة من العلم حيث يمكن الجمع. وإما على وجه الاسترواح من الآية كما يؤخذ من قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ ﴾ [الكهف: 47] أن فناء العالم يكون بالزلازل، ومن قوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير: 1] الآيةَ أن نظام الجاذبية يختل عند فناء العالم».[1]

ثم ذَكَر أنّ هذا القول يقتضيه صنيع ابن رشد الحفيد، وقطب الدين الشيرازي، والغزالي، والرازي، وابن العربي، إلى أن قال: «ولا شك أن الكلام الصادر عن علام الغيوب تعالى وتقدس لا تبنى معانيه على فهم طائفة واحدة ولكن معانيه تطابق الحقائق.

وكل ما كان من الحقيقة في علم من العلوم وكانت الآية لها اعتلاق بذلك فالحقيقة العلمية مرادة بمقدار ما بلغت إليه أفهام البشر وبمقدار ما ستبلغ إليه. وذلك يختلف باختلاف المقامات ويبنى على توفر الفهم.

وشرطه: أن لا يخرج عما يصلح له اللفظ عربية، ولا يبعد عن الظاهر إلا بدليل، ولا يكون تكلفا بينا ولا خروجا عن المعنى الأصلي حتى لا يكون في ذلك كتفاسير الباطنية»[2]، ثم ذكر كلامَ الشاطبي السابق وردّ عليه.

إلا أن الطاهر ابنَ عاشور لم يكن من الغلاة في هذا الباب، ولم يدّعِ أن هذه العلوم من مقاصد القرآن، وهو ما ينكره رشيد رضا أشد الإنكار، بل إنه يجعل هذه العلوم مما أشار إليه القرآن وبعضها يزيد المفسّر علما؛ فيقول: علاقة العلوم بالقرآن على أربع مراتب: الأولى: علوم تضمنها القرآن كأخبار الأنبياء والأمم، وتهذيب الأخلاق والفقه والتشريع والاعتقاد والأصول والعربية والبلاغة. الثانية: علوم تزيد المفسر علما كالحكمة والهيأة وخواص المخلوقات. الثالثة: علوم أشار إليها أو جاءت مؤيدة له كعلم طبقات الأرض والطب والمنطق. الرابعة: علوم لا علاقة لها به إما لبطلانها كالزجر والعيافة والميثولوجيا، وإما لأنها لا تعين على خدمته كعلم العروض والقوافي«».[3]

ويقول الدكتور الذهبي في تاريخ موجز جدًا للتفسير العلمي: ولو أنَّا تتبعنا سلسلة البحوث التفسيرية للقرآن الكريم، لوجدنا أن هذه النزعة –نزعة التفسير العلمي– تمتد من عهد النهضة العلمية العباسية إلى يومنا

(1) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير (1/ 42- 43).
(2) ينظر: المصدر السابق (1/ 44).
(3) ينظر: ابن عاشور التحرير والتنوير (1/ 45).

هذا، ولوجدنا أنها كانت في أول الأمر عبارة عن محاولات يُقصد منها التوفيق بين القرآن وما جَدَّ من العلوم، ثم وُجِدت الفكرة مركَّزة وصريحة على لسان الغزالي، وابن العربي، والمرسي، والسيوطي، ولوجدنا أيضًا أن هذه الفكرة قد طُبِّقت علميًا، وظهرت في مثل محاولات الفخر الرازي، ضمن تفسيره للقرآن».[1]

القول الثالث: ضرورة التفسير العلمي وأنه واجب.

ولم يكتفِ أصحاب هذا القول بجوازه بشروطه كأصحاب القول الثاني، بل أوجبوه وجعلوه سبيل تقدم المسلمين، وأبرز أصحاب هذا المنهج هو طنطاوي جوهري في كتابه الجواهر في تفسير القرآن؛ حيث يقول: «يا ليت شعري: لماذا لا نعمل في آيات العلوم الكونية ما فعله آباؤنا في آيات الميراث؟ ولكني أقول: الحمد لله. الحمد لله! إنك تقرأ في هذا التفسير خلاصات من العلوم، ودراستها أفضل من دراسة عِلم الفرائض؛ لأنه فرض كفاية، فأما هذه فإنها للازدياد في معرفة الله، وهي فرض عين على كل قادر»[2].

وعن منهج هذا الرجل في يقول د. عتر: «وراح بعضهم يفسر الآيات القرآنية على أي شيء يسمعه من المكتشفات العلمية دون تثبت من صحة الاكتشاف فضلا عن فهم حقيقته وطبيعته، ودون تقيد بأصول علم التفسير التي لا يجوز الإخلال بها، حتى ظهر تفسير ضخم للقرآن كله هو: «الجواهر في تفسير القرآن»، للشيخ طنطاوي جوهري يعجّ بالطامات».[3]

(1) ينظر: الذهبي، التفسير والمفسرون (2/ 355- 356).

(2) ينظر: القطان، مباحث في علوم القرآن (ص: 382).

(3) ينظر: عتر، علوم القرآن الكريم (ص: 111).

المبحث الرابع: أقسام التفسير بالمأثور، وحكم كل قسم

12- مسألة: التفسير المأثور، والموقف منه.

التفسير إما منقول عن النبي ﷺ وأصحابه فمَن بعدَهم، وهذا ما اصطلح كثير من العلماء على تسميته التفسير بالمأثور (والأدق أن يُسمى التفسير المأثور)، وإما من اجتهاد المفسّر وهو ما اصطلحوا على تسميته التفسير بالرأي، وكلا النوعين قد يعتريهما بعض الخلل، وقد تعرض الشيخ رشيد رضا في فاتحة تفسيره إلى ما يقع في التفسير المأثور من خلل.

قال المؤلف : «وأما الروايات المأثورة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه وعلماء التابعين في التفسير فمنها ما هو ضروري أيضا لأن ما صح من المرفوع لا يقدم عليه شيء، ويليه ما صح عن علماء الصحابة مما يتعلق بالمعاني اللغوية أو عمل عصرهم، والصحيح من هذا وذاك قليل.

وأكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب، كما قال الحافظ ابن كثير، وجل ذلك في قصص الرسل مع أقوامهم، وما يتعلق بكتبهم ومعجزاتهم، وفي تاريخ غيرهم كأصحاب الكهف ومدينة إرم ذات العماد، وسحر بابل وعوج ابن عنق، وفي أمور الغيب من أشراط الساعة وقيامتها وما يكون فيها وبعدها، وجل ذلك خرافات ومفتريات صدقهم فيها الرواة حتى بعض الصحابة – رضي الله عنهم –، ولذلك قال الإمام أحمد: ثلاثة ليس لها أصل: التفسير، والملاحم، والمغازي، وكان الواجب جمع الروايات المفيدة في كتب مستقلة، كبعض كتب الحديث وبيان قيمة أسانيدها، ثم يذكر في التفسير ما يصح منها بدون سند، كما يذكر الحديث في كتب الفقه، لكن يعزى إلى مخرجه كما نفعل في تفسيرنا هذا».[1]

ثم قال: «وغرضنا من هذا كله: أن أكثر ما روي في التفسير المأثور أو كثيره حجاب على القرآن وشاغل لتاليه عن مقاصده العالية المزكية للأنفس، المنورة للعقول، فالمفضلون للتفسير المأثور لهم شاغل عن مقاصد القرآن بكثرة الروايات، التي لا قيمة لها سندًا ولا موضوعًا، كما أن المفضلين لسائر التفاسير لهم صوارف أخرى عنه كما تقدم».[2]

المناقشة:

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8- 9).

(2) ينظر: المصدر السابق (1/ 10).

قسّمَ الشيخ رشيد رضا التفسير المأثور إلى قسمين رئيسيين: قسمٌ ضروريٌ وهو ما صح منه وهو قليل. وقسمٌ هو صارف وحجابٌ عن القرآن وهو الأكثر.

وقد رتّب **القسم الأول** (الصحيح) إلى درجات: **أعلاها**: ما صحّ عن النبي ﷺ مطلقًا، ثم ما صح عن الصحابة رضي الله عنهم إلا أنه قيّدَه بقوله «مما يتعلق بالمعاني اللغوية أو عمل عصرهم» -ويأتي ما فيه-، وسكت عن تفسير التابعين فيكون هو **الدرجة الثالثة** عنده، ولا شكَّ أنّه إذ قيّدَ التفسير المأثور عن الصحابة بقيود= فلا بد أنّ تفسير التابعين لن يكون أكثر تحررا من تلك القيود والمحترزات عنده.

ثم **القسم الثاني** عنده -الذي هو أكثر التفسير المأثور من جهة نظره وهو ما لم يصح، أو «سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب»- هو أكثر التفسير المأثور، بل يرى أنّ الصحابة قد انطلى عليهم الكثير من هذا النوع كغيرهم ممن بعدَهم!.

والحقيقة إنّ الشيخ رشيد رضا يبدو متوجسًا جدًا وقلقًا من التفسير بالمأثور، وهذا من أثر نزعته العقلية المتوجسة من الخرافات والإسرائيليات إلى حدّ الإسراف والإجحاف.

وقد ذيّلَ الشيخ رشيد رضا كلامَه بنقل مقطعٍ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك كالمحتج بمضمونه على مضامين كلامِه، لكنه ساق كلامه باختصارٍ وشيء قليلٍ من التصرف، ولولا ضيق المقام لسُقنا لفظ الكلام من عندِه ثم قارنّاه بنص كلام الشيخ في مقدمته الشهيرة في أصول التفسير لتتضح مواضع الاختلاف المؤثرة، لكننا سنعرض هنا لذلك باختصارٍ -هنا وفي المسألتين الآتيتين: . . . . . .

وفي البداية ينبغي أن نشير إلى معنى التفسير المأثور وأهميته:

أما معنى التفسير التفسير المأثور: فهو كما أشار إليه السيد رشيد رضا بقوله: «وأما الروايات المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعلماء التابعين في التفسير»، فهو باختصار: المنقول عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين.

فإن قيل: «التفسير بالمأثور» دَخَلَ فيها كل منقولٍ حتى المنقول عن الله سبحانه وتعالى وهو تفسير القرآن بالقرآن، فإن المفسّر قد يحمل آيةً على أخرى (بيانا لإجمال، أو تخصيصا لعام، أو تقييدا لمطلق، إلى غير ذلك)، أو يفسرُ آيةً بحديثٍ، أو بقول صحابي، أو أثرٍ عن تابعيٍّ، وجديرٌ بالذكر أن التفسير بالمأثور بهذا المعنى هو من التفسير بالرأي ويكون من الرأي المحمود إن استكمل الشروط؛ فإن حملَ الآية على ما ذُكر هو نوع اجتهادٍ طالما أنه غيرُ منصوص عليه من قِبَل الشا رع.

وأما عن أهميته: فقد جاء في مقدمة أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِلَ في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اخْتُصِر من مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له»[1]، ثم قال بعدها: «إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم»[2].

ثم قال بعدها: «إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر، ... وكسعيد بن جُبَيْر، وعِكْرِمة مولى ابن عباس وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسَيَّب، وأبي العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحاك بن مُزاحم، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم».[3]

وواضح من هذا العرض: أنّ التفسير المأثور ليس كلُّه على درجة واحدة من الحجية: بل يقبل المروي عن النبي ﷺ مطلقًا، ويُقبَل من الصحابة وتابعيهم بشروط -يأتي بحث بعضها في المسألة التالية، ونشير إلى بعضها في الأسطر التالية-.

وأيضًا يتضح من هذا العرض أن المأثور الذي يُعدّ صارفًا عن معاني القرآن عند الشيخ رشيد رضا هو ما كان:

1/ غير صحيح السند أو غيرَ مقبولٍ عند أهل التفسير على الأقل.[4]

2/ مأخوذًا من الإسرائيليات ولو رواه صحابي فضلا عمّن بعدَه، وإن لم يصرحوا أنه مأخوذ عن بني إسرائيل.

ونلاحظ أنّ الشيخ رشيد رضا قد انفرد بهذا التشدد في رفض الإسرائيليات بشكل تامٍّ، حتى ابنُ تيمية الذي يستشهد بكلامه كثيرا لم يطلق القول برد الإسرائيليات؛ فقال: «وما نقل في ذلك عن بعض الصحابة

(1) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 39).

(2) ينظر: المصدر السابق (ص: 40).

(3) ينظر: المصدر نفسه (ص: 44- 45).

(4) ينبغي إدراك أن تفسيرَ السلف كثيرٌ منه عبارةٌ عن نُسخٍ تفسيرية دُوِّن بعضُها بين يدي الصحابة: ثم تداولها العلماء تداولا أمينا وإن كان بعضها في عرف المحدثين منقطع السند؛ كصحيفة علي بن أبي طلحة -مثلا- فإنها مقبولة عند العلماء وإن كان ابن أبي طلحة لم يلقَ ابنَ عباس؛ لأنه أخذها عن مجاهد أو ابن جبير. انظر: السيوطي، الإتقان (4/ 207).

نقلا صحيحا فالنفس إليه أسكن مما نقل عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النبي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى؛ ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصاحب فيما يقوله، فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟!».[1]

وقد قال الشيخ رشيد رضا معلقًا على هذا الكلام: «فأنت ترى أن هذا الإمام المحقق جزم بالوقف عن تصديق جميع ما عرف أنه من رواة الإسرائيليات، وهذا في غير ما يقوم الدليل على بطلانه في نفسه».[2]

والحقيقة: أنّ كلامَ الشيخ رشيد رضا غير دقيق في بعض جزئياته: فإن كلام ابن تيمية فيه إناطة الحكم بما كان من الإسرائيليات بغض النظر عن راويها، ولم يتوقف عن تصديق ما قامت له شواهد الصدق من شرعنا.

وأيضًا كلامه صريح في الركون إلى ما ينقله الصحابة من الإسرائيليات جازمين به، بل استنكر أن يوصف ما جزموا به بأنه مأخوذ عن بني إسرائيل، وعليه: فما كان راويه معروفًا بالرواية عن بني إسرائيل لكن ما رواه قامت له شواهد الصدق: فإنه مردود عند السيد رشيد رضا، لكن مقتضى كلام ابن تيمية أنه مقبول.

وقد أجملَ الدكتور أبو شهبة «أسباب الخطأ والغلط في التفسير بالمأثور في الأمور الآتية:

1/ تنزيل اللفظ القرآني على غير ما يراد منه، وإلصاق ذلك بالقرآن لصقا.

2/ عدم التمييز بن الصحيح والضعيف، والموضوع، وبين المقبول، والمردود، وعدم التفرقة بين الجيد والرديء.

3/ عدم التمييز بين الدخيل وغير الدخيل، والإكثار من النقل عن أهل الكتاب الذين أسلموا، وفيه الكثير من الإسرائيليات والخرافات، والأباطيل التي لا يشهد لها نقل صحيح، ولا عقل سليم.

4/ حذف الأسانيد، ونقل الأقوال من غير عزوها إلى قائليها، ولا بيان مم استُقِيَتْ؟ ومن أين جاءت؟ وبذلك التبس الحق بالباطل، واختلط الخطأ بالصواب».[3]

13– مسألة: هل يحكم لقول الصحابي فيما لا يعرف بالاستدلال بالرفع مطلقًا؟

بعض الناس يظن أنّ كلّ ما يرويه الصحابة في التفسير فهو مما أخذوه عن النبي ﷺ مباشرةً فيكون له

(1) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 21– 22).

(2) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 9).

(3) ينظر: أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص: 113) .

حكم الرفع، والبعض يذهب التفصيل وتقييد إلى ذلك بقيود، ويخُصّه بمواضع معينة).

قال المؤلف : سبق في كلام الشيخ رشيد رضا في نقدِ أكثر التفسير المأثور قولُه: «وجُلّ ذلك خرافات ومفتريات صدقهم فيها الرواة حتى بعض الصحابة – رضي الله عنهم–».[1]

المناقشة:

لا شكّ أنّ الصحابة أعلمُ الناس بالتفسير، فإنهم شهدوا التنزيل وتعلموا من رسول الله ﷺ التأويل، مع ما لهم مِن الملكات كالعلم باللسان العربي، والمعرفة بالسنة وأسباب النزول وصحة الفهم وغير ذلك، وأنّ الرجوع إلى كلامهم في التفسير واجب، ولا يجوز بحال الاجتهاد في التفسير بمعزل عن سَنَنِهم وهديهم كما سبق.

إلا أنّ العلماء اختلفوا في حكم تفسير الصحابي على أقوال:

الأول: أن تفسير الصحابي مرفوعٌ حكمًا مطلقًا، هذا قول الحاكم في المستدرك له وعزاه للبخاري ومسلم، قال الحاكم: «ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند».[2]

الثاني: أن تفسير الصحابي الذي يحكم له بالرفع هو ما كان تفسيرا يتعلق بسبب نزول آيةٍ أو نحو ذلك، وهو ما ذكره ابنُ الصلاح في مقدمته في علوم الحديث؛ حيث قال: «ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك، ...، فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ فمعدودة في الموقوفات. والله أعلم»[3].

وهذا هو ما قرره الحاكم في كتابه في علوم الحديث بخلاف إطلاقه في المستدرك، قال: «وَمِنَ الْمَوْقُوفِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ: ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: 29] قَالَ: «تَلْفَحُهُمْ جَهَنَّمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَتَلْفَحُهُمْ لَفْحَةً فَلَا تَتْرُكُ لَحْمًا عَلَى عَظْمٍ إِلَّا وَضَعَتْ عَلَى الْعَرَاقِيبِ»[4] قَالَ [الحاكم]: وَأَشْبَاهُ هَذَا مِنَ الْمَوْقُوفَاتِ تُعَدُّ فِي تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ، فَأَمَّا مَا نَقُولُ فِي تَفْسِيرِ

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 8).

(2) ينظر: الحاكم، محمد بن عبد الله المعروف بابن البَيّع، المستدرك على الصحيحين (2/ 283) عقب حديث (3021) –ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1411 – 1990م–.

(3) ينظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث (ص: 50)، –ت: نور الدين عتر، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، 1406هـ – 1986م–.

(4) أخرجه أيضا: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، في المعجم الأوسط (1/ 92) رقم (278) –ت: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد

الصَّحَابِيِّ مُسْنَدٌ، فَإِنَّمَا نَقُولُهُ فِي غَيْرِ هَذَا النَّوْعِ؛ فَإِنَّهُ كَمَا أَخْبَرَنَاهُ ... عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قُبُلِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ تَعَالَىٰ:أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: 223]"[1]، قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا الْحَدِيثُ وَأَشْبَاهُهُ مُسْنَدَةٌ عَنْ آخِرِهَا، وَلَيْسَتْ بِمَوْقُوفَةٍ، فَإِنَّ الصَّحَابِيَّ الَّذِي شَهِدَ الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ فَأَخْبَرَ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي كَذَا وَكَذَا فَإِنَّهُ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ».[2]

الثالث: أن تفسير الصحابي فيما لا مجال فيه للرأي مرفوع حكمًا، قال الحافظ علاء الدين مُغْلَطاي: «إذا ذكر الصحابي المعروف تفسيرَ أمرٍ مغيّبٍ من أمر الدنيا أو الآخرة والجنة والنار: يقول أبو جعفر الطبري والطحاوي وغيرهما: «هذا أمر لا يُدرك بقياس» يعنون أنه مرفوع وهو الظاهر».[3]

الرابع: ما قاله الحافظ ابن حجر ونسبه إلى عدد من الأئمة؛ قال: «والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي – رضي الله عنه – إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا منقولا عن لسان العرب فحكمه الرفع وإلا فلا، كالأخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وعن الأمور الآتية –كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنار والأخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيحكم لها بالرفع. ... وأما إذا فسر آية تتعلق بحكم شرعي فيحتمل أن يكون ذلك مستفادا عن النبي – صلى الله عليه وسلم– وعن القواعد فلا يجزم برفعه، وكذا إذا فسر مفردا فهذا نقل عن اللسان خاصة فلا يجزم برفعه، وهذا التحرير الذي حررناه هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة كصاحبي الصحيح والإمام الشافعي وأبي جعفر الطبري وأبي جعفر الطحاوي وأبي بكر ابن مردويه في تفسيره المسند والبيهقي وابن عبد البر في آخرين. إلا أنه يستثنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم– ممن عرف بالنظر في الإسرائيليات، كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام وغيره، وكعبد الله بن عمرو بن العاص».[4]

المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين– القاهرة–، والبيهقي، أحمد بن الحسين، في البعث والنشور (ص: 289) رقم (511) –ت: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط 1، 1406 هـ – 1986 م–.

(1) أخرجه: البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح (6/ 29) رقم (4528)، والقشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (2/ 1058) رقم (1435) –ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت–.

(2) ينظر: الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث (ص: 18– 20) –ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 2، 1397هـ – 1977م–.

(3) ينظر: البكجري، مغلطاي بن قُلَيج الحنفي، إصلاح كتاب ابن الصلاح (1/ 261)، بحاشية مقدمة ابن الصلاح، –ت: نشأت كمال، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 1، 1429 هـ، 2008م–.

(4) ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح (2/ 531– 532) –ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1404هـ/1984م.

ولا شكّ أنّ كلامَ ابنِ حجرٍ أدقّ من حيث التحرير، ولعله مُراد أكثر الأئمة الذين سبق ذكرهم في الأقوال السابقة.

لكن هنا مقامٌ آخر: فليس معنى أننا لا نحكم لتفسير الصحابي لآيةٍ ما بأنه غيرُ مرفوع أنه غيرُ مقبول، كلا، بل تفسير الصحابة مع كونه موقوفًا إلا أنه من أقوى ما يوجد في الباب إن لم يكن في الباب شيء من المرفوع.

وأما ما يحكيه الصحابة من أخبار بني إسرائيل: فسبق في كلام ابن تيمية أن النفس أسكن إليه مما ينقله التابعون، وأنهم كثيرا ما يحكون عنهم ما لا لم يرد في شرعنا تصديق أو تكذيب له من باب الاعتضاد لا الاعتماد، وأن ما جزموا به فهو أقرب إلى القبول.

بل إن عبارة ابن تيمية: «ومع جزم الصاحب فيما يقوله فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم؟!».[1]

هذا مع علمنا أن كثيرًا مما يحكيه الصحابة من الإسرائيليات لا يقصدون به التفسير: فإن ابن تيمية نفسَه قد صرّح بهذا، وانتقدَ السدي بأنه أحيانا ينقل عن الصحابة في التفسير ما لم يقصدوا به التفسير وإنما قصدوا به مجرد التحديث بما يجوز التحديث به عنهم وهو ما لا يُصدّق ولا يُكذّب –على ما سبق تفصيله–.

يقول ابن تيمية عن تفسير السدي: «ولكن في بعض الأحيان ينقل عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسول الله ﷺ، ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد».[2]، وقال أيضا في موضع آخر: ولا يجوز الاحتجاج في الدين بالإسرائيليات إلا ما ثبت نقله بكتاب الله أو سنة رسوله».[3]

ويقول الشيخ أحمد شاكر في هذا المعنى: «وأما ما يحكيه بعض الصحابة من أخبار الأمم السابقة، فإنه لا يعطى حكم المرفوع أيضا؛ لأن كثيرا منهم رضي الله عنهم كان يروي الإسرائيليات عن أهل الكتاب، على سبيل الذكرى والموعظة، لا بمعنى أنهم يعتقدون صحتها، أو يستجيزون نسبتها إلى رسول الله ﷺ، حاشا وكلا».[4]

(1) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 21- 22).

(2) ينظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير (ص: 42).

(3) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (8/ 322).

(4) ينظر: شاكر، أحمد بن محمد، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص: 130) –عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط 1، 1435 هـ–.

14– مسألة: الموقف من مرويات كعب الأحبار، ووهب بن منبه.

من أشهر من رُويَت عنهم الأخبار الإسرائيلية: كعبُ الأحبار ووهب بن منبه، فإن تبين أنهما غيرُ ثقتين = سقط الاستشهاد بما يذكرونه رأسًا بلا حاجة لعرضه على شرعنا).

قال المؤلف : قال الشيخ رشيد رضا معقبًا على كلام ابن تيمية السابق في الإسرائيليات: «فأنت ترى أن هذا الإمام المحقق جزم بالوقف عن تصديق جميع ما عرف أنه من رواة الإسرائيليات، وهذا في غير ما يقوم الدليل على بطلانه في نفسه، وصرح في هذا المقام بروايات كعب الأحبار، ووهب بن منبه، مع أن قدماء رجال الجرح والتعديل اغتروا بهما وعدلوهما. فكيف لو تبين له ما تبين لنا من كذب كعب ووهب وعزوهما إلى التوراة وغيرها من كتب الرسل ما ليس فيها شيء منه ولا حومت حوله؟!».[1]

المناقشة:

تبيّن لنا مما سبق ومن حكاية لفظ ابن تيمية أنه لم يتوقف في كل ما لم يقم الدليل على بطلانه بل مال إلى قبول ما يحكيه الصحابة جازمين به وإن لم يجعله من المرفوع حكما.

وأما الموقف من مرويات كعب ووهب: فالصواب أنهما كغيرهما من رواة الإسرائيليات: يقبل ما قامت له شواهد القبول، ويُرَدّ ما قامت له شواهد البطلان، ويجوز حكاية ما لم يقم دليل على صدقه أو كذبه ولا يجوز تكذيبه إلا بحجة كما هو نص كلام ابن تيمية.

وأما عدالة كعب ووهب في نفسيهما: فقد طالعت ترجمة كعب بن ماتع الحميري فلم أجد أحدا اتهمه بكذبٍ، بل أثنى عليه الصحابة وعلى علمه وسمعوا منه وحدثوا عنه[2].

وأما قول معاوية رضي الله عنه وهو يحدث رهطا من قريش بالمدينة وذَكَرَ كعب الأحبار: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدِّثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»[3]: فقد قال الحافظ ابن كثير: «أَيْ فِيمَا يَنْقُلُهُ لَا أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[4]، والكذب بمعنى الخطأ مشهور في كلام العرب.

وهو من رجال الشيخين وقد وثقه العجلي وأبو زرعة والنسائي، ولم يتكلم فيه أحد إلا الفلاس وحدَه

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 9).

(2) ينظر: ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب (3/ 471) –اعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، دون بيانات طبع.

(3) ينظر: البخاري ، صحيح البخاري (9/ 110) رقم (7361).

(4) ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية (1/ 35).

ولا يقبل منه هذا؛ لانفراده بذلك[1]؛ ولذا كتب الذهبي فوق ترجمته في الميزان «صح»؛ أي أنّ العمل على توثيقه.[2]

وعليه: فلا يُقبل بحال كلامُ الشيخ رشيد رضا فيهما ولا يقبل قوله: إنه ظهر له منهما الكذب، بل يُعد هذا من زلات الشيخ رشيد رضا.

فإن قيل: لعل الشيخ رشيد رضا قد بان له مِن مروياتهما ما لم يطلع عليه أئمة الجرح والتعديل.

قلت: هذا مع كونه ظاهر الفساد والبطلان لا يقبله من شمّ رائحة العلم، إلا أنّه لو ادعاه الشيخ رشيد رضا نفسُه لم يُقبل منه أصلا؛ لأن رتبة الاجتهاد في نقد الرجال لا يمكن حصولها لأهل العصور المتأخرة.

يقول العلامة المعلمي اليماني: «ودرجة الاجتهاد المشار إليه لا يبلغها أحد من أهل العصر فيما يتعلق بالرواة المتقدمين، اللهم إلا أن يتهم بعض المتقدمين رجلًا في حديث يزعم أنه تفرد به فيجد له بعض أهل العصر متابعات صحيحة، وإلا حيث يختلف المتقدمون فيسعى في الترجيح، فأما من وثقه إمام من المتقدمين أو أكثر ولم يتهمه أحد من الأئمة فيحاول بعض أهل العصر أن يكذبه أو يتهمه فهذا مردود؛ لأنه إن تهيأ له إثبات بطلان الخبر عن ذلك الراوي ثبوتًا لا ريب فيه فلا يتهيأ له الجزم بأنه تفرد به، ولا أن شيخه لم يروه قط، ولا النظر الذي يحق لصاحبه أن يجزم بتعمد الراوي للكذب أو يتهمه به».[3]

15– مسألة: الخصائص التي ينبغي توفرها في مصنفات التفسير في العصر الحديث.

لا يخفى على أحد أن من صور التجديد المحمودة: التجديد في طريقة العرض وتأليف الكتب بما يلائم حاجة أهل العصر، فكذلك كتُبُ التفسير إن روعي فيها ذلك كانَ شيئًا حسنًا).

قال المؤلف : قال الشيخ رشيد رضا بعد عرض آفات كتب التفسير من جهة رأيه: «فكانت الحاجة شديدة إلى تفسير:

أ- تتوجه العناية الأولى فيه إلى هداية القرآن على الوجه الذي يتفق مع الآيات الكريمة المنزلة في وصفه، وما أنزل لأجله من الإنذار والتبشير والهداية والإصلاح، وهو ما ترى تفصيل الكلام عليه في المقدمة المقتبسة من دروس **شيخنا الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده** – رحمه الله تعالى وأحسن جزاءه –.

(1) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (4/ 332).

(2) ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال (4/ 352) رقم (9433) –ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط 1، 1382 هـ - 1963 م–.

(3) ينظر: المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (1/ 222- 223) –عناية: الألباني، المكتب الإسلامي، ط 2، 1406 هـ - 1986 م–.

ب- ثم العناية إلى مقتضى حال هذا العصر في سهولة التعبير، ومراعاة أفهام صنوف القارئين.

ج- وكشف شبهات المشتغلين بالفلسفة والعلوم الطبيعية وغيرها.

إلى غير ذلك مما تراه قريبا – هو ما يسره الله بفضله لهذا العاجز».[1]

المناقشة:

لا شك أن مراعاة مقتضى الحال هو جوهر البلاغة، وهو أيضا عينُ الحكمة، ولب التجديد، وإنّ أهل العصور المتأخرة قد صرفهم عن مطالعة تفاسير الأئمة ما فيها من الصوارف التي سبق بيانها في الصفحات السابقة.

وهي على ما فيها من علومٍ لا يُستغنى عنها قد جانبها أهل هذا العصر إما لما فيها من صعوبات أو مباحث لا يفهمها الكثيرون أو لا يستفيدون بها عملًا أو سلوكًا أو شيئًا ملموسًا في حياتهم العملية، أو لا تفي بحاجاتهم، ولا تجيب عن إشكالاتهم، أو لا تتعرض لقضاياهم، إلى آخر ما في ذلك.

ولما انتقد الشيخ رشيد رضا ما في كتب التفسير قبلَه كان مقتضى العقل والإحسان أن يُقدّمَ هو البديل الأصلح.

وقد تحدث الشيخ رشيد رضا في وصف تفسيره هذا بالتجديد والوفاء بحاجة أهل العصر في مواضع أخرى؛ منها في كتابه «الوحي المحمدي» في سياق الكلام عن كون القرآن كلام الله عزّ وجلّ، وكونه مشتملًا على جميع ما يحتاج إليه البشر من الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي والمالي والحربي: «وقد أطلت في بيان هذه المقاصد الأساسية بعض الإطالة؛ لأنها مثار جميع الفتن والمفاسد التي يشكو منها عقلاء هذا العصر، وأما توفية هذا الموضوع حقّه فلا يكون إلا في سفر كبير أو أسفار يُجمع فيها مقاصد القرآن كلها مع بيان حاجة البشر إليها في أمور معاشهم ومعادهم، وهو ما أبينه في تفسير المنار بإجمال قواعد كل سورة وأصولها في آخر تفسيرها، بعد بيانها بالتفصيل في شرح آياتها».[2]

وأوضح من ذلك ما قاله في تصدير كتاب «الوحي المحمدي» واصفًا تفسيرَه هذا وحاجة أهل العصر إليه: «إن تفسير المنار قد أُلِّفَ لاستدراك هذا التقصير في كتب التفسير، ولكنه لا يدرس في المدارس، ولا يعتمد عليه في التربية، ولا يخطر في بال من لم يقرأه أنه يجد فيه بيان كل ما تحتاج إليه الأمة لتجديد حياتها ومجدها، ولا لدفع الغوائل عنها، ويوشك أن يكون أكثر من اطلعوا عليه لا ينوون بقراءته ما ألف لأجله من

(1) ينظر: رشيد رضا، تفسير المنار (1/ 10- 11).

(2) ينظر: رشيد رضا، الوحي المحمدي (ص: 14) -دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1426 هـ - 2005 م-.

الإصلاح والهدى، وتجديد ثورته الأولى، وإنما لكل امرئ ما نوى».[1]

وقال أيضًا في وصفه في موضع آخر: «أحمدك اللهم بما حمدت به نفسك، وباسمك أشرع في الثلث الأول من هذا التفسير المختصر لكتابك العزيز، الذي كثر علي الإلحاح بطلبه من المؤمنين الراضين عن (تفسير المنار) المطول، المفضلين له على غيره، بتحريه بيان ما أنزلته لأجله من الهدى والإصلاح للبشر في أمري الدين والدنيا، وموافقته لحاجة هذا العصر في معارفه، وإقامة حجة الإسلام والدفاع عنه، بالجمع بين صحيح المأثور والمعقول».[2]

وقد أجمَل الشيخ رشيد رضا محاور التجديد عنده أو خصائص التفسير المنشود في ثلاثة نقاط:

الأولى: قوله: «تتوجه العناية الأولى فيه إلى هداية القرآن على الوجه الذي يتفق مع الآيات الكريمة المنزلة في وصفه، وما أنزل لأجله من الإنذار والتبشير والهداية والإصلاح». وهذا سبق التفصيل فيه في الصفحات السابقة بما يكفي ويشفي، فالغرض الأول للتفسير هو العناية بما في القرآن من هداية وإرشاد وإصلاح للمعاش وإعداد للسعاد في المعاد، وهذا ما ينفع أهل هذا العصر مع الابتعاد عن الصوارف عن هذه الهدايات وذلك الإرشاد والإنذار والتبشير.

الثانية: توجيه «العناية إلى مقتضى حال هذا العصر في سهولة التعبير، ومراعاة أفهام صنوف القارئين». وهذا من صور التجديد التي لا يختلف اثنان في جدواها وأهميتها لأهل هذا العصر خصوصا؛ يقول الدكتور فهد الرومي: «اختلاف أساليب التعبير عبر القرون ظاهرة واضحة لا شك فيها وكم من قصيدة سمعناها فأدركنا من مفرداتها ونغمها وجرسها أنها شعر جاهلي أو شعر إسلامي أو شعر حديث أو حتى شعر أندلسي ونحو ذلك؛ وقع هذا لأن لكل مجتمع ما يناسبه من الألفاظ والعبارات، وهذا يوجب على المفسر أن يتحدث بأسلوب عصره فلا يأتي –وهو يفسر– بغريب الألفاظ ولا يتكلف الحديث ولا يمعن في عويص المعاني ولا يتشدق في التعبير، لا يعلو حديثه عن درك العامة ولا يهبط إلى وضيع القول عند العلماء فليحاول جهده في التعبير بحيث إذا سمعه غير المتخصص أدرك أبعاده وشده أسلوبه وإذا سمعه العالم شدهه حسن التعبير وطلاوة الأسلوب والموازنة هذه يهبها الله لمن يشاء من عباده»[3]

الثالثة: قوله: «كشف شبهات المشتغلين بالفلسفة والعلوم الطبيعية وغيرها». وهذا من التجديد

(1) ينظر: رشيد رضا، مجلة المنار (مج 33/ ص 753)، عدد: ذي الحجة 1352هـ– أبريل 1934م، «تصدير كتاب الوحي المحمدي».
(2) ينظر: رشيد رضا، مجلة المنار (مج 34/ ص 719)، عدد: ذي الحجة 1353هـ– أبريل 1935م، « مقدمة التفسير المختصر المفيد».
(3) ينظر: الرومي، فهد بن عبد الرحمن، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر (3/ 1170) طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية، ط 1، 1407هـ– 1986م–.

المطلوب أيضًا؛ يقول الدكتور فهد الرومي في ذكر بعض صور التجديد المطلوب المحمود: «التجديد في الأسلوب الملائم لأبناء العصر والذي أشرت إليه آنفا، والتجديد في التحذير من العقائد الضالة والفرق المنحرفة المعاصرة والقديمة وبيان مواضع ضلالهم وانحرافهم.

والتجديد في تفسير آيات الأحكام ببيان ما جد من الأحكام الشرعية والمعاملات المالية والاقتصادية والعسكرية ... إلخ.

والتجديد في علاج القضايا الاجتماعية، فقد جد في هذا العصر من المشكلات الاجتماعية ما يحتاج إلا علاج وبيان.

والتجديد في التحذير من التفاسير المنحرفة والضالة ومجاهدة أصحابها وبيان ضلالهم وكشف زيفهم للناس.

كل هذا وسواه أكثر من معالم التجديد في التفسير الذي يطلبها أبناء القرن الجديد في التفسير، وهذا يحمِّل علماءه أمانة القيام به؛ فهم يوم القيامة مسئولون، وعلى أعمالهم محاسبون ومجزيون».[1]

وإذ قد وصلنا إلى هنا فإنه قد انتهت رحلتنا مع فاتحة تفسير المنار التي عرض فيها الشيخ رشيد رضا منهجه في تفسيره ونظرته إلى كتب التفسير والتفسير الأمثل، طوّفنا خلالها على مسائل مهمة من علوم القرآن ودرسناها في ضوء كلام أهل العلم وعلماء التفسير وغيرهم، والحمد لله أولًا وأخيرًا.

(1) ينظر: الرومي: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر (3/ 1171).

الخاتمة

1/ ذكر الشيخ رشيد رضا في فاتحة تفسيره خلاصة وعُصارةَ فكرِه وشخصيته التفسيرية؛ حيث أبان عن نظرته إلى ما ينبغي أن يكون عليه التفسير وهي نابعة عن النظرة إلى المقصد من نزول القرآن.

2/ بنى السيد رشيد رضا منهجه التفسيري على أنّ القرآن كتاب هداية وإرشاد للسعادة في الدنيا والآخرة، فما كان في التفسير مما يخدم المقاصد المنطوية تحت هذا الأصل = فهو من صلب التفسير، وما لا = فلا.

3/ التفسير علم له أصول وقواعد وأدوات وليس الكلام فيه متاحًا لكل أحد إلا لمن امتلك أدواته: من علم باللغة وفنونها، والسنة وعلومها، والسيرة والتاريخ، مع الاطلاع على هدي السلف وآثارهم.

4/ من أهم وسائل فهم القرآن: الاهتمام بمقاصده والعناية بها، مع التحلي بالتقوى التي هي نور البصيرة.

5/ أكثر التفاسير قد طالها شيء من الصوارف عن فهم كتاب الله عز وجل، أبان السيد رشيد رضا عن هذه الصوارف وذكرها منتقدا لها على المفسرين.

6/ الصوارف الموجودة في أكثر كتب التفسير صعبت الانتفاع منها لأهل العصر، وأوجدت هوّة بينهم وبينها.

7/ من أبرز الصوارف عن القرآن ما فيه من استطرادات في دقائق مباحث اللغة بفروعها مما لا يعود على مقاصد القرآن بالبيان والإيضاح والشرح.

8/ من أبرز الصوارف عن القرآن ما يورده بعض المفسرين من الجدل الكلامي، وما ينتهجونه من التعصب المذهبي، ومن الاستطراد في الفروع الفقهية والتخريجات الأصولية بما لا يعود على مقاصد الآيات بالبيان والخدمة.

9/ من أبرز الصوارف عن مقاصد القرآن ومعانيه: ما شِيبت به بعض التفاسير من التأويلات والإشارات الصوفية غير المنضبطة بضوابط التفسير.

10/ من أبرز الصوارف عن مقاصد القرآن وهداياته ومعانيه: ما شُحنت به أكثر التفاسير من الإسرائيليات غير المقبولة عند أهل العلم بالتفسير.

12/ من أبرز الصوارف عن القرآن ما اتجه إليه بعض مفسري العصر الحديث من خلط معاني القرآن بمباحث ونظريات العلوم الحادثة والمعارف الأوروبية ومحاولة حمل القرآن عليها بتعسف وعدم تطبيق لقواعد التفسير ومراعاة لكلام أهل التفسير المتقدمين.

13/ التفسير المأثور أيضًا قد شابه شوائب جعلت كثيرًا منه من جملة الصوارف عن كتاب الله ومقاصده، فقد أكثر

منه كثير من المفسرين بدون تمييز بين المقبول منه والمردود من ناحية الصحة، وبدون تمييز بين الأصيل والدخيل، وما هو من المرفوع أو ما دونه مما يقبل الأخذ والرد، وبدون تمييز بين ما يذكره بعض السلف تفسيرا للقرآن وما تحدثوا به عن بني إسرائيل دون قصدٍ للاعتماد.

14/ ليس كل كلام الصحابة في التفسير مما له حكم الرفع، ولا حتى كل ما ليس من قبيل الرأي في الظاهر له حكم الرفع، بل بعضه من المحمول عن بني إسرائيل ذكروه استشهادًا أو لما فيه من غرائب، أو لنحو ذلك من المقاصد المباحة.

15/ من أبرز رواة الإسرائيليات: كعب الأحبار ووهب بن منبه، ولم يُصِب من اتهمهما في عدالتهما، وإنما الخطأ من الكتب التي حملوا عنها لا من تعمدٍ منهم.

16/ لكتب التفسير المعاصرة خصائص ينبغي مراعاتها لنصل بالتفسير إلى أفهام أهل العصر التي ينبو عنها أسلوب أكثر التفاسير المتقدمة.

قائمة المراجع والمصادر

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، فتاوى ابن الصلاح، ت: د. موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب- بيروت، ط 1، 1407هـ.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، 1406هـ – 1986م.
- ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ت: مشهور آل سلمان، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1423 هـ.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الداء والدواء، ت: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، ط 1، 1429 هـ.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، جامع المسائل، ت: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع- مكة، ط 1، 1422 هـ.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ- 1995م.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مقدمة في أصول التفسير، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1490هـ- 1980م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.
- ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1404هـ/1984م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، اعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، دون بيانات طبع.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، ت: عبد الله التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1418 هـ – 1997 م.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، ت: سامي السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 2، 1420هـ – 1999 م.
- ابن وهب، عبد الله، تفسير القرآن من الجامع، ت: ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2003 م.
- أبو شهبة، محمد بن محمد، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، ط 4.
- أبو شهبة، محمد بن محمد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، مكتبه السنة – القاهرة، ط 2، 1423 هـ – 2003 م.
- الآجري، محمد بن الحسين البغدادي، أخلاق أهل القرآن، ت: محمد عمرو عبد اللطيف رحمه الله، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 3، 1424 هـ – 2003 م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، إشراف: زهير الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط 1، 1422هـ.
- البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، ت: محمد عبد الله النمر وزميليه، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 4، 1417

هـ – 1997 م.

- البكجري، مغلطاي بن قُلَيج الحنفي، إصلاح كتاب ابن الصلاح، بحاشية مقدمة ابن الصلاح، –ت: نشأت كمال، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط 1، 1429 هـ، 2008م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، في البعث والنشور، ت: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط 1، 1406 هـ – 1986 م.
- الحاكم، محمد بن عبد الله المعروف بابن البَيّع، المستدرك على الصحيحين، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1411 – 1990م.
- الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، ت: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 2، 1397هـ – 1977م.
- الذهبي، محمد السيد حسين، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، بدون بيانات نشر.
- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط 1، 1382 هـ – 1963 م.
- رشيد رضا، الوحي المحمدي، –دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1426 هـ – 2005 م.
- رشيد رضا، مجلة المنار (مج 33/ ص 753)، عدد: ذي الحجة 1352هـ– أبريل 1934م، و(مج 34/ ص 719)، عدد: ذي الحجة 1353هـ– أبريل 1935م.
- رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م، بدون بيانات طبع.
- الرومي، فهد بن عبد الرحمن، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية، ط 1، 1407هـ– 1986م.
- زرزور، عدنان محمد، مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه، دار القلم / الدار الشامية– دمشق– بيروت، ط 2، 1419 هـ – 1998 م.
- الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط 3.
- الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط 1، 1376 هـ – 1957 م.
- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث– القاهرة، دون بيانات نشر.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، ت: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، ط 1، 1417هـ/ 1997م.
- شاكر، أحمد بن محمد، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط 1، 1435 هـ–.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، في المعجم الأوسط، ت: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين– القاهرة–.
- الطيار، مساعد بن سليمان، أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتَفسير القُرآن الكريم، –دار ابن الجوزي، ط 3، ١٤٣٤ هـ.
- عباس، فضل حسن، التفسير والمفسرون في العصر الحديث، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 1437 هـ – 2016 م.
- عتر، نور الدين محمد، علوم القرآن الكريم، مطبعة الصباح، دمشق، ط1، 1414 هـ– 1993م.
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد، محاسن التأويل، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه – بيروت، ط

1، 1418 هـ.

- القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط 2، 1384هـ - 1964 م.
- القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت-.
- القطان، مناع، مباحث في علوم القرآن، -مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط 3، 1421هـ- 2000م.
- القِنّوجي، صديق حسن خان، أبجد العلوم، -دار ابن حزم، ط 1، 1423 هـ- 2002 م.
- محفوظ، محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، -دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط 2، 1994 م.
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عناية: الألباني، المكتب الإسلامي، ط 2، 1406 هـ - 1986 م.
- النووي، يحيى بن شرف، التبيان في آداب حملة القرآن، ت: محمد الحجار، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان، ط 3، 1414 هـ - 1994 م.

الصديق محمد الغويل مواليد1971م مدينة مصراتة. ليبيا (Smg197175@yahoo.com)
متحصل على دبلوم لغة عربية سنة 1990م. معهد ابن غلبون. مصراتة. ليبيا
متحصل على ليسانس في أصول الدين سنة 2001م. الجامعة الأسمرية. زليتن. ليبيا.
متحصل على الماجستير في التفسير وعلوم القرآن سنة 2007م. الجامعة الأسمرية. زليتن. ليبيا.
متحصل على الدكتوراه في الدراسات الإسلامية سنة 2016م. جامعة طرابلس. ليبيا.
رئيس فرع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمصراتة 2012/2015م.
حاليا عضو هيئة التدريس بقسم أصول الدين بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة مصراتة.
من إنتاجه العلمي: تقديم وتحقيق حور العين في تبيين حسن وجه نظم سور القرآن والكتاب المبين لمحمد بن مبارك شاه القزويني الهروي الحنفي ت 928هـ